المركز المصرى للدراسات الإقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

# الأثر الحقيقى لقطاع السياحة على الاقتصاد المصرى*

د. سحـــر تهامى وآدريان سوينسكو
ترجـــمة: وجـــدان الدفـــراوى

مـــايو ٢٠٠٠

ورقة عمل رقم (٤٠)

*هذه الدراسة هى نتاج تعاون مكثف بين وزارة السياحة والاتحاد المصرى للغرف السياحية. وندين بالشكر والتقدير الخاص لمعالى وزير السياحة الدكتور ممدوح البلتاجى، والسيد الأستاذ أحمد المغربى رئيس الاتحاد لدعمهما وتشجيعهما المتواصل، وقد اعتمد فريق الدراسة منذ البداية على أعضاء كل من هاتين المؤسستين فى توفير الدعم وتقييم العمل بشكل عام. كما ندين بالشكر والامتنان إلى البروفيسور دانيال ستاينز أستاذ الاقتصاد بقسم العلوم والترفيه والسياحة بجامعة ميتشجان لتقييمه الدقيق لمنهجية الدراسة بما له من خبرة عملية ونظرية فى مجال تحليل الأثر الاقتصادى. ونخص بالشكر الدكتور محمد فتحى صقر مستشار وزير السياحة لتقييمه الجوهرى للمراحل المختلفة لإعداد المشروع وضمان موائمة أسلوب ومنهجية الدراسة مع خصائص السياحة فى مصر. كما ساهم فى تقديم الدعم المادى للدراسة كل من الاتحاد المصرى للغرف السياحية، ووزارة السياحة، ومشروع "دبرا" (تحليل وإصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية)، والمركز المصرى للدراسات الاقتصادية. كما لمسناه فى تقييم ومراجعة مضمون الدراسة فقد استفدنا بشكل كبير مما قدمه اقتصاديون بارزون فى مصر وهم: د. هبة حندوســة، د. هنـــاء خير الدين، د. صلاح عبد الوهاب، د. جيم ووكر، د. محمود عبد الفضيل، د. فريد القاضى، د. محمود محيى الدين، د. فؤاد سلطان، د. محيـــا زيتون، د. فاروق شقوير، د. ماورو ميكاجنى، والأستاذ حسين بدران. ومن المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ندين بالشكر إلى الأستاذ هشام فهمى الذى أسند إلينا هذا المشروع، والدكتور أحمد جلال لإسهامه القيم فى إخراج هذا العمل على درجة عالية من الجودة. كما نعرب عن تقديرنا للأستاذة ملك رضا لمساعدتها الممتازة فى فعاليات البحث، وكذلك الأستاذ فتحى رمضان لمساعدته الفعالة فى أعمال الترجمة.

وأخيراً –وكما جرت العادة– نود أن ننوه بأن أخطاء ونتائج هذه الدراسة تقع على مسئولية القائمين بها.

## ١ – مقدمـــة:

تشير الإتجاهات والأنماط الإجمالية إلى نمو العائدات من السياحة العالمية بنسبة ٨,٢٪ سنويا فى المتوسط خلال العقد الماضى حيث بلغت ٤٤٠ مليار دولار سنوياً فى عام ١٩٩٨. ووصل عدد السائحين الأجانب إلى ٦٣٥ مليون سائح فى عام ١٩٩٨ بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٤,٣٪ فى المتوسط لنفس المدة.

كما أنه من المتوقع أن تتصدر السياحة الأنشطة الإقتصادية فى العقدين المقبليين بقدرة على إضافة فرص عمل جديدة يتوقع أن تصل إلى مرة ونصف ذات القدرة لأى من الأنشطة الأخرى. وبالنسبة للصادرات فقد أصبحت السياحة من أهم مصادر الصادرات الخدمية فى ميزان المدفوعات لعديد من الدول بحيث وصل إجمالى هذه العائدات إلى ٤٣٩ مليار دولار فى ١٩٩٨ وهو ما يفوق إيرادات تصدير أى منتج أو خدمة أخرى بما فى ذلك صادرات المنتجات البترولية والمركبات وأجهزة الاتصالات والمنسوجات.

ولكن على الرغم من توافر معلومات تفصيلية إلى حد كبير عن أعداد السائحين الوافدين وجنسياتهم والحجم التقديرى لإنفاقهم، فإن المعلومات المتاحة عن مدى إسهام هذا النشاط فى الناتج المحلى والدخل والعمالة تعتبر محدودة. وقد دعا هذا القصور فى بيانات وإحصاءات مساهمة النشاط السياحى فى مناحى الاقتصاد المختلفة فى الدول النامية والمتقدمة على السواء إلى تزايد الجهود –خاصة من جانب الدول المتقدمة– لمعالجة هذا القصور[١]. بيد أن التقدم فى هذا الإتجاه لايزال بطيئاً باستثناء عدد محدود من الدول المتقدمة[٢].

ويؤدى هذا الوضع إلى حرمان الجهات الرسمية فى المجال السياحى من المعلومات اللازمة لوضع السياسات العامة واستراتيجيات القطاع، وكذا إلى الحد من قدرة الشركات العاملة فى مجال السياحة على صياغة التخطيط السليم لاعمالها. أضف إلى ذلك أن الوضع الحالى للمعلومات الخاصة بالسياحة يقلل من الوعى الاجتماعى بأهمية السياحة كأحد مقومات النمو الاقتصادى وكمصدر رئيسى للتشغيل.

ويعتبر قطاع "الفنادق والمطاعم" فى النظام الموحد للحسابات القومية والمتبع فى كافة الدول هو أقرب القطاعات إلى النشاط السياحى، على الرغم من أن حجم إنفاق السياح الأجانب على هذه الخدمات يمثل نسبة صغيرة من إجمالى إنفاقهم فى الاقتصاد ككل، ومن ثم فإن الحسابات القومية لا تنقل صورة حقيقية عن مساهمة قطاع السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى إذ تظهرها أقل من قيمتها الفعلية، ونظراً لأن السياحة لا تنعكس بشكل ملائم فى الإطار المحاسبى القومى الحالى فإنها لا تؤخذ فى الحسبان بقدر كاف فى السياسات العامة للدول.

ولا تختلف مصر فى تغطيتها لبيانات السياحة عن العديد من الدول الأخرى إذ تركز الحسابات القومية على مساهمة الفنادق والمطاعم فى الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يقدر بحوالى ١٪، كما تمثل نسبة العمالة فيهما أقل من ١٪ من إجمالى العمالة. وعلى ذلك فإن هذه الأرقام تقلل من القيمة الفعلية لأثر إنفاق السائحين الأجانب على السلع والخدمات فى مصر. فالسائح الأجنبى ينفق ما بين ٣٠٪–٤٠٪ فى المتوسط من إجمالى إنفاقه على الفنادق والمطاعم، ونسبة الـــ ٦٠–٧٠٪ المتبقية يتم إنفاقها فى قطاعات أخرى كالنقل والأنشطة

---

[١] ارجع إلى جهود كل من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبى وغيرهم للتغلب على مشكلة توافر المعلومات الخاصة بهذا القطاع.

[٢] أنظر على سبيل المثال الأوراق المقدمة فى مؤتمر المنظمة العالمية للسياحة حول قياس الأثر الاقتصادى للسياحة خلال الفترة من ١٥–١٨ يونية ١٩٩٩ بمقاطعة نيس بفرنسا.

الترفيهية والتسوق وغيرها. وبالتالى فإن أى أثر للإنفاق السياحى على إنتاج وعمالة القطاعات الأخرى لا يمكن أن ينسب بشكل مباشر إلى السياحة ما لم نتتبع هذا الإنفاق فى كل من القطاعات المتأثرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير الأثر الحقيقى لقطاع السياحة فى الاقتصاد المصرى ككل، وذلك بربط البيانات المتاحة عن إنفاق السائحين الأجانب على السلع والخدمات داخل وخارج الفنادق والمطاعم بالنشاط الاقتصادى مثل الإنتاج/المبيعات، والدخل، والعمالة. وفيما يلى يركز الجزء الثانى من الدراسة على: قصور المعلومات المتاحة عن السياحة فى مصر، بينما يتناول الجزء الثالث تقدير الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين الأجانب على الاقتصاد المصرى، ويلخص الجزء الرابع النتائج ويختتم الدراسة.

## ٢- بيانات السياحة فى مصر: أوجه القصور، أسباب المشكلة، وأساليب العلاج.

يلخص هذا القسم البيانات المتاحة عن السياحة فى مصر مع ابراز أوجه القصور بها مما يعوق تقويم الأثر الحقيقى لقطاع السياحة فى النشاط الاقتصادى، ويتعرض بإيجاز لأسباب هذه المشكلة ويلخص الأساليب الممكنة لمعالجة هذا القصور.

### أوجه القصور:

وفقاً لبيانات الحسابات القومية فى مصـــر فإن الفنادق والمطاعم (النشاط الوحيد الذى يمثل السياحة) أسهمت بـــ ١,٣٪ فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩ (انظر جدول ١) مقارنة بنسبة ١٩,٥٪ لقطاع الصناعة والتعدين، ونسبة ٤,٥٪ لقطاع البترول. ولا تختلف نسبة العمالة فى قطاع الفنادق والمطاعم عن نسبة المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى، إذ يمثل العاملون فى هذا القطاع أقل من ١٪ من إجمالى العمالة (انظر جدول ٢). وتقلل هذه المؤشرات من قيمة المساهمة الحقيقية لقطاع السياحة فى النشاط الاقتصادى وذلك للأسباب التالية:

**أولاً:** أنه ليس من اليسير تحديد أثر إنفاق السائحين على الأطعمة والمشروبات خارج الفنادق والمطاعم، أو الخدمات العقارية، أو خلال التسوق والتى تؤثر على قطاعات أخرى مثل الصناعات الغذائية وتجارة التجزئة والإسكان والخدمات العقارية على الرغم من أهمية هذا الأثر على المستوى المحلى خاصة فى المناطق التى تعتمد بشكل كبير على النشاط السياحى. **ثانياً:** أنه حتى الخدمات وثيقة الصلة بالسياحة مثل شركات السياحة والبازارات والأنشطة الترفيهية فإنها موزعة على قطاعات إجمالية مثل المواصلات والتجـــارة، والتمـــويل والتامين حيث يصعب الفصل بين نصيب إنفاق السائحين الأجانب فى كل من هذه القطاعات.

**جدول رقم (١)**

**إسهامات القطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى٩٦/٩٧،٩٧/٩٨،٩٨/٩٩،٩٨/٩٩ (٪).**

| | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٩٩/٩٨ | | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٩٩/٩٨ | | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٩٩/٩٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالى القطاعات السلعية** | ٤٩,٣ | ٤٩,٩ | ٤٩,٠ | **إجمالى الخدمات الإنتاجية** | ٣٣,٤ | ٣٢,١ | ٣٢,٨ | **إجمالى الخدمات الإجتماعية** | ١٧,٣ | ١٨,٠ | ١٨,٢ |
| الزراعة | ١٥,٧ | ١٧,٣ | ١٧,٤ | النقل وقناة السويس | ١٠,٤ | ٩,٤ | ٩,٣ | إسكان وعقارات | ١,٩ | ١,٨ | ١,٩ |
| الصناعة والتعدين | ١٨,١ | ١٨,٥ | ١٩,٥ | التجارة، والتمويل والتأمين | ٢١,٢ | ٢١,٦ | ٢٢,٣ | مرافق | ٠,٤ | ٠,٤ | ٠,٤ |
| البترول ومنتجاته | ٨,٥ | ٦,٧ | ٤,٥ | الفنادق والمطاعم | ١,٨ | ١,١ | ١,٣ | تامينات إجتماعية | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ |
| الكهرباء | ١,٦ | ١,٨ | ١,٦ | | | | | خدمات حكومية | ٧,٢ | ٧,٨ | ٧,٩ |
| التشييد والبناء | ٥,٣ | ٥,٦ | ٥,٩ | | | | | خدمات إجتماعية وشخصية | ٧,٨ | ٧,٩ | ٧,٩ |

**المصدر:** النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد– أعداد مختلفة، وزارة التخطيط.

**جدول رقم (٢)**

**توزيع العمالة لكل قطاع ١٩٩٧/١٩٩٨ (٪)**

| **إجمالى القطاعات السلعية** | ٥١,٤ | **إجمالى الخدمات الإنتاجية** | ١٦,١ | **إجمالى الخدمات الاجتماعية** | ٣٢,٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ٢٩,٠ | النقل وقناة السويس | ٤,٥ | اسكان وعقارات | ١,٣ |
| الصناعة والتعدين | ١٣,٦ | التجارة، التمويل والتأمين | ١٠,٧ | مرافق عامة وتأمين اجتماعى | ٢٢,١ |
| البترول ومنتجاته | ٠,٣ | الفنادق والمطاعم | ٠,٩ | خدمات اجتماعية | ٩,٠ |
| الكهرباء | ٠,٨ | | | | |
| التشييد | ٧,٧ | | | | |

**المصدر:** وزارة التخطيط.

تعتمد الإحصاءات السياحية فى مصر على مصدريين رئيسيين: **المصدر الأول** هو مصلحة الجوازات والهجرة والتى تتابع وتوثق حركة السائحين الأجانب وجنسياتهم ومدة إقامتهم. **والمصدر الثانى** هو بحث تقدير الإنفاق السياحى للسائحين، والذى ويقوم به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بالإشتراك مع وزارة السياحة. وبإستخدام أسلوب البحث الميدانى بالعينة وبإتباع القواعد التى وصنعتها المنظمة العالمية للسياحة[٣] والتى تتطلب اختيار عينة ممثلة من السائحين على مدار السنة لمراعاة الفئات العمرية والغرض من الزيارة والمستوى العلمى الخ. لملئ استبيان حول التوزيع الديموجرافى وتقويم مستوى الخدمات والمشكلات التى يواجهها السائح أثناء زيارته. بالإضافة إلى ذلك، يقدر البحث متوسط إنفاق السائحين الأجانب حسب جنسياتهم وتوزيع هذا الإنفاق على البنود المختلفة مثل الإقامة والمواصلات وغيرها وتستخدم هذه الدراسة بيانات الإنفاق التى تم التوصل اليها فى بحث إنفاق السائحين كنقطة بداية لتقدير الأثر الحقيقى لإنفاق السائحين الأجانب على الاقتصاد المصرى.

ويقوم البنك المركزى المصرى باستخدام البيانات الخاصة بعدد السائحين الأجانب الوافدين وتقدير إنفاقهم من هذين المصدرين فى حساب دخل السياحة المتضمن فى بيانات ميزان المدفوعات[٤]. ونظراً لعدم توافر تقديرات إنفاق السائحين على أساس سنوى فإنه يتم معادلة بيانات إنفاق السائحين من واقع أقرب بحث إنفاق للسائحين الأجانب بمعدل التضخم بالنسبة لكل بند من بنود الإنفاق والمصادر الثانوية الأخرى. وتغذى هذه الأرقام بيانات ميزان المدفوعات والحساب الجارى، وبالتالى يمكن إستخدام هذه البيانات لتحديد أهمية إيرادات السياحة بالنسبة للمصادر الأخرى للعملات الأجنبية مثل قناه السويس وتحويلات العاملين بالخارج والبترول وصادرات السلع التى تكون متاحة على أساس سنوى وربع سنوى (انظر جدول ٣).

**جدول رقم (٣): المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية (مليون دولار)**

| السنة المالية | ٩٤/٩٣ قيمة | ٪ | ٩٥/٩٤ قيمة | ٪ | ٩٦/٩٥ قيمة | ٪ | ٩٧/٩٦ قيمة | ٪ | ٩٨/٩٧ قيمة | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات السياحة | ١,٧٧٩ | ١٧,١ | ٢,٢٩٨ | ١٨ | ٣,٠٠٩ | ٢٥,٦ | ٣,٦٤٦ | ٢٨,١ | ٢,٩٤١ | ٢٤,٤ |
| تحويلات المصريين العاملين بالخارج | ٣,٤٨٩ | ٣٣,٦ | ٣,٤٥٥ | ٢٧,١ | ٢,٩٩١ | ٢٥,٥ | ٣,٣٥٤ | ٢٥,٨ | ٣,٦٦٠ | ٣٠,٤ |
| ايرادات قناه السويس | ١,٩٩٠ | ١٩,١ | ٢,٠٥٨ | ١٦,١ | ١,٨٨٥ | ١٦,١ | ١,٨٤٨ | ١٤,٢ | ١,٧٧٧ | ١٤,٨ |
| صادرات البترول | ١,٣٦٢ | ١٧,١ | ٢,١٧٥ | ١٧ | ٢,٢٢٦ | ١٨,٩ | ٢,٥٧٧ | ١٩,٨ | ١,٧٢٨ | ١٤,٤ |
| صادرات أخرى: | | | | | | | | | | |
| الزراعة | ٢٧٥ | ٢,٣ | ٦١٦ | ٤,٨ | ٣٢١ | ٢,٧ | ٢٧١ | ٢,١ | ٢٤٤ | ٢ |
| التصنيع | ١,٢٣٣ | ١٠,٨ | ٢,١٦٦ | ١٧ | ١,٣١٤ | ١١,٢ | ١,٣٠٤ | ١٠ | ١,٦٨٥ | ١٤ |
| إجمـــــــــالى | ١٠,١٢٩ | ١٠٠ | ١٢,٧٧٠ | ١٠٠ | ١١,٧٤٥ | ١٠٠ | ١٣,٠٠٢ | ١٠٠ | ١٢,٠٣٤ | ١٠٠ |

**المصدر**: البنك المركزى المصرى.

[٣] القواعد والارشادات الجديدة للمنظمة العالمية للسياحة توصى بأن تتضمن عائدات الإنفاق السياحى إنفاق المواطنين العاملين فى الخارج أثناء أجازاتهم السنوية فى موطنهم وهو ما لم يتم تطبيقه فى مصر حتى الآن. ونظراً لضخامة عدد المصريين العاملين فى دول الخليج فربما قد لا يتسنى مقارنة عائدات مصر من السياحة بعائدات دول أخرى قامت بتطبيق القواعد سالفة الذكر.

[٤] يصدر البنك المركزى تقديراً آخر لدخل السياحة يعتمد على القطاع المصرفى، وهو تقدير يكون فى العادة أقل من تقدير الدراسة الميدانية إذ أنه يركز على دخل السياحة الذى يرد بصورة مباشرة من خلال النظام المصرفى.

وتوضح أرقام الحساب الجارى أن السياحة أصبحت أهم مصدر للعملات الأجنبية إذ تمثل ما يزيد عن ٢٨٪ من إجمالى مصادر مصر الرئيسية من الدخل الأجنبى لمصر[٥]. وفى عام ٩٩/٩٨ ولدت السياحة ٣,٢ مليار دولار وهو ما يوازى ٢٩٪ من إجمالى صادرات الخدمات، و٣٧٪ من صادرات الخدمات غيرالإنتاجية خلال نفس العام (جدول ٤).[٦]

**جدول رقم(٤): دخل السياحة: مؤشرات الحساب الجارى. (بالمليون دولار)**

| | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٩٩/٩٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الميزان التجارى** | ٧,١٧٥- | ٦,١٧٤- | ٧,٠٠٣- | ٧,٣١٠- | ٧,٨٥٣- | ٩,٤٩٨- | ١٠,٢٢٠- | ١١,٧٧١- | ١٢,٥٢٤- |
| **صادرات** | ٤,٢٥٠ | ٣,٨٨٠ | ٣,٧٢٥ | ٣,٣٣٧ | ٤,٩٥٧ | ٤,٦٠٨ | ٥,٣٤٥ | ٥,١٢٨ | ٤٤٤٥ |
| **بترول** | ٢,٣٣٤ | ١,٨٩٨ | ٢,١١١ | ١,٧٧٢ | ٢,١٧٦ | ٢,٢٢٦ | ٢,٥٧٨ | ١,٧٢٨ | ١٠٠٠ |
| **صادرات اخرى** | ١,٩١٦ | ١,٩٨٢ | ١,٦١٤ | ١,٥٦٥ | ٢,٧٨١ | ٢,٣٨٣ | ٢,٧٦٨ | ٣,٤٠٠ | ٣٤٤٥ |
| **خدمات (صافى)** | ٣٥٧٦ | ٤,٤٦٤ | ٣,٥٦١ | ٣,٦٧٤ | ٤,٠٤٢ | ٥٧٩٢ | ٦,١٩٣ | ٤,٦٩٢ | ٥,٩٤٦ |
| **صادرات زراعية** | ٧١٥٣ | ٨,١٨٩ | ٨,٣٣٢ | ٨,٦٧٧ | ٩,٥٥٦ | ١٠٦٣٦ | ١١,٢٤١ | ١٠,٤٥٥ | ١١,٠١٥ |
| **نصيب السياحة منها** | ١٦٤٦ | ٢,٥٢٩ | ٢,٣٧٥ | ١,٧٧٩ | ٢,٢٩٩ | ٣٠٠٩ | ٣,٦٤٦ | ٢,٩٤١ | ٣,٢٣٥ |
| **اجمالى صادرات السلع والخدمات** | ١١٤٠٣ | ١٢,٠٦٩ | ١٢,٠٥٧ | ١٢,٠١٥ | ١٤,٥١٣ | ١٥٢٤٤ | ١٦,٥٨٦ | ١٥,٥٨٣ | ١٥,٤٦٠ |
| **ميزان السلع والخدمات** | ٣٥٩٩- | ١,٧١٠- | ٣,٤٤٢- | ٣,٦٣٦- | ٣,٨١١- | ٣٧٠٧- | ٤,٠٢٧- | ٧,٠٧٩- | ٦,٥٧٨- |
| **ميزان الحساب الجارى** | ٣٨٢٠ | ٢,٦٧٠ | ٢,٢٩٥ | ٤١٠ | ٣٨٦ | ١٨٥- | ١١٩ | ٢,٤٧٩- | ١,٧٠٩- |
| **دخل السياحة/ صادرات السلع (٪)** | ٣٩ | ٦٥ | ٦٤ | ٥٤ | ٤٦ | ٦٥ | ٦٨ | ٥٧ | ٧٣ |
| **دخل السياحة /اجمالىالصادرات الخدمية (٪)** | ٢٣ | ٣١ | ٢٩ | ٢١ | ٢٤ | ٢٨ | ٣٢ | ٢٨ | ٢٩ |
| **دخل السياحة/ صادرات السلع والخدمات (٪)** | ١٤ | ٢١ | ٢٠ | ١٥ | ١٦ | ٢٠ | ٢٢ | ١٩ | ٢١ |

**المصدر**: وزارة الاقتصاد، النشرة الشهرية، اعداد مختلفة.

وتوضح نتائج آخر بحث لتقدير الإنفاق السياحى أن مصر قد حققت نجاحاً كبيراً فى تنويع المنتج السياحى، فقد أجاب ما يقرب من ٤٥٪ من عينة الدراسة أن الغرض الرئيسى من زيارة مصر هو الترفيه يليه زيارة المتاحف والآثار(٣٤٪)، ثم سياحة رجال الأعمال (٩٪)، ثم زيارة الأقارب (٦٪) (انظر جدول٥).

[٥] انخفض نصيب السياحة ليقل عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال ٩٨/٩٧ نظراً لحادث الاقصر عام ١٩٩٧ غير أن إيرادات السياحة ظلت فى المرتبة الثانية.

[٦] طبقاً للمنظمة العالمية للسياحة فإن دخل مصر من السياحة بلغ ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٩، ولم تظهر هذه الأرقام بعد فى بيانات ميزان المدفوعات المتاحة من خلال البيانات السنوية للبنك المركزى.

**جدول رقم (٥): إجمالى ومتوسط الإنفاق حسب نوع الزيارة – ١٩٩٦.**

| هدف الزيارة | ٪ الزائرين | متوسط الإنفاق /ليلة دولار |
|---|---|---|
| المتاحف والآثار | ٣٤ | ١٦٩ |
| ترفيه | ٤٤,٧ | ١٠٨ |
| علاج | ٢,٥ | ٩٢ |
| دراسة | ٢,٥ | ٤٨ |
| مؤتمرات | ٠,٨ | ١٧٩ |
| زيارة أقارب | ٦,٢ | ٧٥ |
| سياحة رجال الأعمال | ٨,٩ | ١٥٥ |
| حوافز وتعارف | ٠,٣ | ١٨٣ |
| أخرى | ٠,١ | ٥٨ |
| **إجمالى** | ١٠٠ | ١٢٢ |

**المصدر**: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(١٩٩٦) بحث تقدير الإنفاق السياحى للسائحين المغادرين فى جمهورية مصر العربية (المسح السياحى بالعينة).

كما توضح نتائج بحث الإنفاق أن تنمية السياحة لها أثر كبير على الاقتصاد بصفة عامة. حيث تنفق معظم الجنسيات ما يقرب من ٣٠ ٪ من إنفاقها على الاقامة والمأكولات والمشروبات داخل الفنادق. كما أنهم ينفقون ما يقرب من نصف المتبقى من إنفاقهم على أوجه إنفاق مثل الأنشطة الترفيهية والثقافية (١٨,٨٪)، التسوق (١٨,٣٪)، مأكولات ومشروبات خارج الفنادق (١١,٣٪) وهو ما يؤثر بالايجاب بشكل مباشر على الاقتصاد المحلى (انظر جدول ٦).

**جدول رقم (٦): توزيع الإنفاق حسب الجنسية (٪ من إجمالى الإنفاق).**

| بند الإنفاق | الجنسية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عرب | أوروبيين | أمريكان | أفريقى | أسيوى | أخرى | إجمالى |
| إقامة خارج الفنادق | ٧ | ١,١ | ١,١ | ١,٩ | ٢,٢ | ٠,٣ | ٤,٦ |
| مأكولات ومشروبات خارج الفنادق | ١٦ | ٤,٧ | ٤,١ | ٥,٣ | ٤,٨ | ١,٦ | ١١,٣ |
| إقامة ومأكولات ومشروبات بالفنادق | ١٩,٧ | ٤٧,٤ | ٤٨,١ | ٤٤,٨ | ٤٤,٦ | ٥١,٣ | ٣١ |
| مواصلات داخلية | ٧,٨ | ١٠,١ | ٩,٦ | ٩,٩ | ١٠,٨ | ١٠,٥ | ٨,٧ |
| متاحف، مناطق جذب سياحى | ٢ | ٦ | ٦,٥ | ٦,٥ | ٦,٥ | ٨,٨ | ٣,٧ |
| علاج | ٣,١ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,١ | ٠,٠ | ١,٩ |
| دراسة | ٢,٣ | ٠,٢ | ٠,٣ | ١,٧ | ٣,٢ | ٠,٥ | ١,٦ |
| أنشطة ترفيهية وثقافية | ٢٢ | ١٤,٨ | ١٣,٧ | ١٤,٣ | ١١,٩ | ١٣,٨ | ١٨,٨ |
| تسوق | ٢٠ | ١٥,٨ | ١٦,٧ | ١٥,٧ | ١٥,٨ | ١٣,٢ | ١٨,٣ |
| أخرى | ٠,١ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,١ | ٠,٠ | ٠,١ |
| **إجمالى** | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

**المصدر**: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(١٩٩٦) بحث تقدير الإنفاق السياحى للسائحين المغادرين فى جمهورية مصر العربية (المسح السياحى بالعينة).

وبالتالى نستخلص من التحليل السابق أنه بشكل عام تتوفر البيانات التى تقدر إنفاق السائح الأجنبى على السلع والخدمات المختلفة، كما أن هذه الأرقام من السهل تتبعها وترجمتها إلى حصيلة من النقد الأجنبى

لإيرادات النشاط السياحى فى ميزان المدفوعات. غير أن أثر هذه الأرقام على الطلب والدخل والعمالة فى قطاعات الاقتصاد الأخرى غير واضح، ويرجع ذلك إلى طبيعة النشاط السياحى كما سنناقش فيما يلى:[٧] .

**أسباب المشكلة**

تعتبر السياحة من الصناعات التى يصعب تعريفها بوضوح حيث يرتبط كل ما هو سياحى بمصدر الطلب أى من يقوم بشراء السلعة أو الخدمة وليس بمن يقوم بإنتاجها ولذلك فإن أخذنا هذا التعريف فى الإعتبار نجد أن هناك أنشطة متنوعة ترتبط بالنشاط السياحى بمفهومه الأشمل مثل النقل والإنشطة الترفيهية وتجارة التجزئة. فالمطاعم تبيع الوجبات للسائحين ومواطنى البلد المضيف، وتختلف نسبة المبيعات للسائحين من صناعة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر[٨]. وبما أن نشاط أى من هذه القطاعات بما فيها نشاط الفنادق ليس قاصراً على خدمة السائحين الأجانب فإن ذلك يتطلب الفصل الدقيق بين نصيب السياحة فى كل من هذه القطاعات، إذ لا يمكن ببساطة إضافة المبيعات والدخل والعمالة المتضمنة فى إحصاءات الحكومة بالنسبة لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية لتقدير المساهمة الحقيقية لقطاع السياحة.

أضف إلى ذلك أن أنشطة السياحة والسفر غير منظمة كما ينبغى فى فئة واحدة من النشاط الإنتاجى (صناعة) فى إطار نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، ولعدم وجودها فى نظام الحسابات القومية فإن إحصاءات السياحة والسفر غير متطورة كما أنها عرضة للتكهنات والتقديرات التقريبية. وتوضح الفقرة التالية وجدول (رقم ٧) الذى يركز على عدد من الصناعات المتعلقة بصناعة السياحة والسفر سواء بشكل مباشر أوغير مباشر ورتباط السياحة بعدد كبير من القطاعات الاقتصادية، ويلعب هذا الارتباط الوثيق بين صناعة السياحة والقطاعات المختلفة دوراً مهماً حيال دراسة دور السياحة والسفر فى خلق فرص العمل وتركزها فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تتميز به من كونها صناعة كثيفة العمالة.

**"اذا ما أخذنا فى الاعتبار الآثار غير المباشرة لإنفاق السائح لوجدنا صناعة واحدة فقط لا تتأثر إلى حد ما بهذا الإنفاق ألا، وهى الدفاع"**

**المصدر**: المنظمة العالمية للسياحة، إبريل ١٩٨٣، ملحق (أ).

[٧] تقوم وزارة السياحة بجمع قدر كبير من البيانات التى تتناول احتياجات صناعة السياحة من البيانات الأخرى. أنظر على سبيل المثال إلى تقرير "السياحة فى أرقام" الذى أصدرته وزارة السياحة (١٩٩٧) ويوضح نصيب مصر من السياحة العالمية واتجاهات الزائرين والدخل، وتوزيع السائحين من حيث الجنسيات، وأعداد الفنادق والمطاعم فى مصر وتوزيعها الإقليمى.

[٨] يعرف السائح بأنه زائر يقيم ليلة واحدة على الأقل فى سكن خاص أو جماعى بالدولة التى يزورها (توصيات حول إحصاءات السياحة، المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة ١٩٩٣).

**جدول رقم (٧): صناعة السياحة: صورة شاملة.**

| **أهم مكونـــات صناعة الســـياحـــة:** | | |
|---|---|---|
| **الإقامـــــــــــــــة:** | **مأكولات ومشروبات:** | أنظمة حجز |
| فنادق / منتجعات | مطاعم | نوادى سيارات |
| موتيلات | مطاعم وجبات سريعة | أنشطة ترفيهية وفنيه |
| بيوت شباب | تجار خمور | متاحف/ مزارات تاريخية |
| كرافانات | **أنشطة أخرى** | تشييد/ عقارات |
| معسكرات | شركات سياحة | تقطير/ تعبئة زجاجات |
| **المواصلات:** | شركات سفريات | مصنعو سيارات / طائرات |
| خطوط جوية | هدايا تذكارية | منتجو وقود محركات |
| بواخر | أمتعة | منتجو منسوجات |
| سكك حديدية | موردين للمطاعم/ والفنادق | شبكات اتصالات |
| تأجير سيارات | خدمات تاكسى | معاهد تعليم / تدريب |
| اتوبيسات سياحية | كاميرات وأفلام | معدات رياضية |
| **مناطق جذب سياحى:** | خرائط وأدلة سياحية | منتجو أطعمة |
| طبيعية | مراكز تسوق | وكالات إعلان |
| صناعية | محطات خدمة | آلات طباعة |
| | الاحداث الرياضية | خدمات مصرفية |

**المصدر:** استراتيجية استراليا القومية للسياحة ١٩٩٢.

**أساليب العـــلاج**

تعاملت الدول المختلفة مع احتياجها إلى تقويم دقيق لمساهمة قطاع السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى على مستويين منفصلين: أولا اتجهت الدول المتقدمة إلى بناء نظام حسابات مستقلة تابعة للسياحة[٩] ولبناء هذه الحسابات تقوم هذه الدول بجمع البيانات الأولية المرتبطة بكافة الأنشطة التى تتأثر بالنشاط السياحى وليس المطاعم والفنادق فقط، وذلك بالتوازى مع جمع بيانات الحسابات القومية. ومن خلال إقامة علاقات المدخلات والمخرجات المرتبطة بهذه الأنشطة السياحية يعكس الحساب المستقل للسياحة أى جزء من الدخل يتحقق لأى منشأة تتعامل بشكل مباشر مع السائحين (محل بقالة بالقرب من منتج سياحى على سبيل المثال)، ويتم توزيع الأنشطة على نحو مشابه بالنسبة للمواصلات، والخدمات الطبية وما إلى ذلك. ولما يتطلبه هذا الأسلوب من امكانات ضخمة لجمع المعلومات قد لاتتوفر لعديد من الدول النامية، فإن معظم هذه البيانات يعتمد فى تقويم الأثر الحقيقى لقطاع السياحة على ما يسمى "بتحليل الأثر الاقتصادى لقطاع السياحة".

ويقوم هذا الأسلوب بتقويم مساهمة السياحة فى النشاط الاقتصادى فى ضوء البيانات المتاحة بجدول المدخلات والمخرجات[١٠]، وأهم ما يتميز به منهج التحليل الاقتصادى هو تقويم الاسهامات المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة فى النشاط الاقتصادى دون الحاجة إلى الانتظار حتى تستثمر الدولة فى نظام مكثف لجمع البيانات الأولية اللازمة لبناء الحسابات المستقلة التابعة للسياحة. وفى سياق تقييم مساهمة السياحة من خلال تحليل الأثر الاقتصادى يتم توزيع إنفاق السائحين على القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك بغرض

[٩] لمناقشة نظام الحسابات التابعة للسياحة أنظر(Delisle 1999)، المنظمة العالمية للسياحة، (Frecgtling 1999).

[١٠] نموذج المدخلات والمخرجات هو نموذج حسابى يصف تدفقات الأموال (فى شكل عائدات مبيعات) فيما بين القطاعات فى داخل اقتصاد المنطقة الواحدة. ويتم التنبؤ بالتدفقات بمعرفة ما يلزم أن تشتريه كل صناعة من الأخرى لانتاج ما قيمته جنيه واحد إضافى من الإنتاج.

تقدير الأثر المباشر لهذا الإنفاق على هذه القطاعات. ثم يلى ذلك تفقد العلاقات التشابكية بين إنفاق السائحين على السلع والخدمات والطلب على السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج هذه السلع والخدمات، وكذلك طلب الاستهلاك النهائى الناتج من دخول العاملين وقطاع الأعمال الذى يقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات. وتتبنى هذه الدراسة أسلوب تحليل الأثر الاقتصادى للسياحة فى مصر[١١] .

**٢- تحليل الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين الأجانب فى مصر.**

على الرغم من العديد من التكهنات بأن السياحة فى مصر تعد مصدر أساسى لشريحة دخل كبيرة من الاقتصاد فإنه لا يوجد دليل مادى يدعم هذا الحدس. كيف يتأتى مثلاً لزيادة بنسبة ٥٠٪ فى دخل السياحة فى مصر أن يؤثر على حجم الطلب على خدمات الفنادق والمطاعم؟ أو العمالة فى المواصلات؟ كيف تؤثر مضاعفة عائدات السياحة على الدخل فى الخدمات الترفيهية أو تجارة التجزئة؟ وعلى صعيد الاقتصاد الكلى، كيف يتعين لزيادة قدرها ١٠٠٪ فى إنفاق السائحين الأجانب أن تسهم فى زيادة إجمالى العمالة (أى خفض البطالة)، وزيادة إجمالى الطلب علىالإنتاج من القطاعات المختلفة، أوالمساهمة فى زيادة الإيرادات الضريبية؟ وفى حالة تعرض الطلب لصدمة وتعدى آثار هذه الصدمة حدود الفنادق والمطاعم فهل من الممكن وضع تقدير كمى لهذه الآثار؟ تسعى هذه الدراسة إلى توضيح هذا الأثر أو بمعنى آخر تقديم الأدوات التى يمكن من خلالها الإجابة على هذه التساؤلات.

ولتقدير الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين الأجانب على النشاط الاقتصادى الكلى فى مصر تقوم هذه الدراسة بتتبع تدفقات النشاط الاقتصادى الناتج عن إنفاق السائحين الأجانب فى قطاعات الاقتصاد المختلفة حيث يقوم السائحون بإنفاق أموالهم، ثم إلى:

- **قطاعات أعمال أخرى**، تقوم بتوريد السلع وتقديم الخدمات إلى المشروعات السياحية،
- **القطاع العائلى**، وهى الأسر التى تكسب دخولها من العمل فى قطاع السياحة والصناعات الداعمة له،
- **القطاع الحكومى**، من خلال الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على السائحين ودخل قطاعات الأعمال والقطاعات العائلية.

ويستلزم تحليل الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين البيانات التالية: دراسات ميدانية حول إنفاق الزائر، تحليل البيانات الثانوية التى تم الحصول عليها من الإحصاءات الاقتصادية الحكومية، جدول المدخلات والمخرجات، ومجموعات مختلفة من المضاعفات (Frechtling, 1994). وتدخل هذه العناصر فى المعادلة التالية:

| الأثر الاقتصادى لإنفاق السائح = عدد الزائرين x متوسط إنفاق الزائر x المضاعف |
|---|

ويتم إحصاء عدد الزائرين الأجانب عند منافذ الدخول[١٢]. ويتم الحصول على إجمالى إنفاق الزائر بضرب عدد الزائرين فى متوسط إنفاق الزائر. ويمكن قياس مستويات الإنفاق لنوعيات مختلفة من الزائرين من خلال دراسات ميدانية لعينات عشوائية من الزائرين عند مغادرتهم البلاد على سبيل المثال. ويمكن تحويل تقديرات الإنفاق إلى مؤشرات متعددة للآثار الاقتصادية باستخدام النسب الاقتصادية والمضاعفات للصناعات

[١١] لمناقشة مستفيضة لتحليل الأثر الاقتصادى انظر Archer (1973), Archer(1982), Archer(1984), Stynes (1997) and Stynes (1998).

[١٢] السياحة الداخلية تكون اكثر صعوبة فى القياس حيث تتطلب دراسات ميدانية للقطاع العائلى على نطاق واسع لقياس أنماط القيام بالرحلات داخل دولة ما.

المرتبطة بالسياحة. فعلى سبيل المثال يمكن حساب تأثير الإنفاق السياحى فى الفنادق على الدخل والعمالة باستخدام نسب الإنتاج إلى الدخل، والإنتاج إلى العمالة فى صناعة الفنادق، ويتلخص هذا الأسلوب فى الشكل التالى:

**شكل رقم (١): تحليل الأثر الاقتصادى: المكونات والخطوات.**

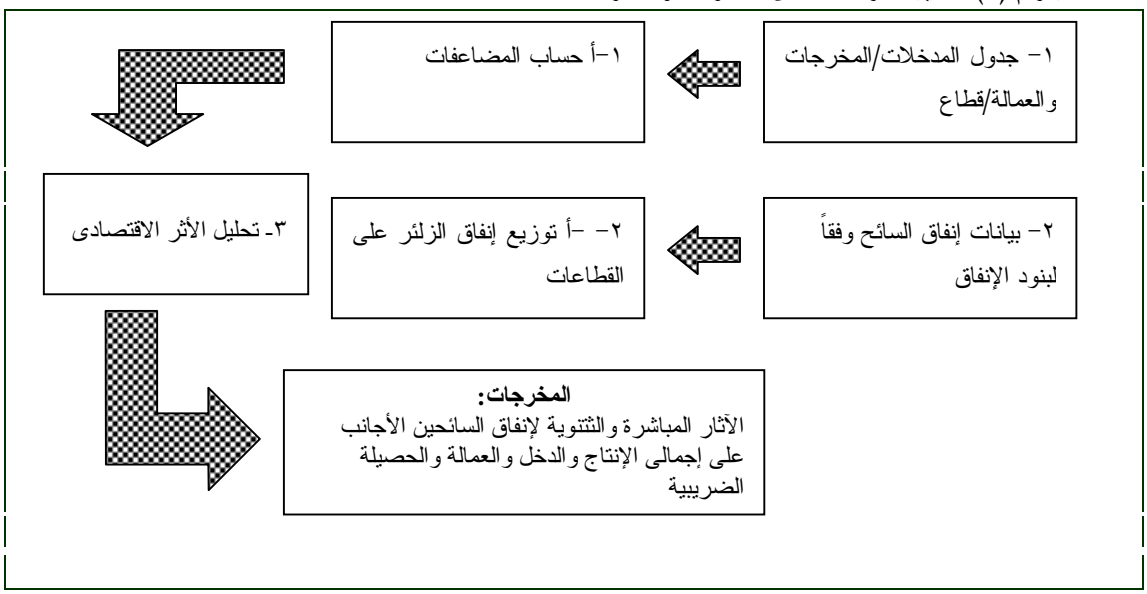


وبناء على ذلك فإن الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين ينتج المؤشرات التالية:

١- **الآثار المباشرة :** وهى التغير فىالإنتاج المرتبط بطريقة مباشرة بالتغير فى إنفاق السائحين.

٢- **الآثار غير المباشرة :** وهى التغير فىالإنتاج الناجم عن دورات الإنفاق فى الصناعات الموردة للسلع والخدمات إلى قطاع السياحة والناتجة بطريقة غير مباشرة عن التغير فى إنفاق السائحين.

٣- **الآثار المستحثة:** وهى التغيرات فى النشاط الاقتصادى الناجمة عن إنفاق القطاع العائلى للدخل الناتج بشكل مباشر أو غير مباشر عن الإنفاق السياحى.

وأحياناً يطلق على الآثار غير المباشرة والمستحثة معاً "الآثار الثانوية". والنوع الأول من المضاعفات (Type I multipliers) يمثل الآثار المباشرة وغير المباشرة ويستبعد الآثار المستحثة. أما النوع الثانى من المضاعفات(Type II multipliers) فيشمل الآثار المستحثة فى إجمالى الآثار.

واعتماد على نتائج بحث تقدير الإنفاق السياحى لعام ١٩٩٦ الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة السياحة، فإن عدد السائحين فى كل مجموعة يتم ضربه فى متوسط الإنفاق التقديرى للمجموعة على مختلف أنواع السلع والخدمات. ويتم سؤال كل سائح فى الدراسة الميدانية عن كيفية توزيع إنفاقه على كل من بنود الإنفاق فى العمود الأيمن من جدول رقم (٨)، أما العمود الأيسر من نفس الجدول فيمثل قطاع الحسابات القومية التى ترصد له بنود الإنفاق المختلفة.

**جدول رقم (٨): توزيع إنفاق السائح على القطاعات المختلفة.**

| بنود الإنفاق: | قطاع |
|---|---|
| • الإقامة خارج الفنادق | إسكان وتشييد |
| • مأكولات ومشروبات خارج الفنادق | فنادق ومطاعم |
| • إقامة ومأكولات ومشروبات داخل الفنادق | فنادق ومطاعم |
| • وسائل مواصلات محلية | مواصلات |
| • متاحف ومناطق جذب سياحى، الخ.... | خدمات ثقافية وترفيهية |
| • أنشطة ثقافية وترفيهية | خدمات ثقافية وترفيهية |
| • إنفاق طبى وعلاج | خدمات اجتماعية ومجتمعية |
| • دراسة | خدمات اجتماعية ومجتمعية |
| • تسوق | تجارة جملة وتجزئة |
| • أخرى | سلع منتجة محلياً (صناعات مختلفة) |

**المصدر:** محسوبة بواسطة الباحثين

وتنتج الآثار المباشرة عن توزيع إنفاق السائحين (باستبعاد المكونات المستوردة) على القطاع الاقتصادى المعنى، أما الآثار الثانوية (غير مباشرة ومستحثة) فيتم تقديرها من خلال حساب مجموعة من المضاعفات المختلفة، ومن أهم هذه المضاعفات ما يلى[١٣]:

١- **مضاعف الإنتاج** ويعتمد عليه فى رصد التغير الإجمالى فى إنتاج الاقتصاد ككل المقوم بالدولار (أو الجنيه) الذى يحدث فى كافة الصناعات نتيجة لكل تغير مقداره دولار (أو جنيه) فى الطلب النهائى للصناعة محل البحث.

٢- **مضاعف الدخل** ويعتمد عليه فى رصد التغير الإجمالى المقوم بالدولار (أو الجنيه) فى دخل القطاع العائلى (أجور، مرتبات، دخل المالك، ودخول عمل أخرى) الذى يعمل أفراده فى الصناعات المختلفة لكل تغير مقداره دولار (أو جنيه) فى الطلب النهائى للصناعة محل البحث.

٣- **مضاعف العمالة** ويعتمد عليه فى رصد إجمالى التغير فى عدد الوظائف فى كافة الصناعات لكل تغير مقداره مليون دولار فى الطلب النهائى لتلك الصناعة[١٤].

---

[١٣] الملحق (ج) يعرض شرحاً مفصلاً لمنهجية الأثر الاقتصادى.

[١٤] بالنسبة لمضاعف العمالة فإن حجم المضاعف يعتمد على العملة المستخدمة فى تقرير الإنفاق السياحى. فبعكس مضاعفاتالإنتاج والدخل والمضاعفات الأخرى والتى يعبر فيها عن السبب والمؤشر الناتج عنه بنفس العملة فإن مضاعفات العمالة تترجم (سواء بالجنية أو بالدولار) إلى تقديرات وظائف. ومن ثم فإنه فى حين يؤدى إنفاق السائحين بمقدار (٣ مليار دولار) أو ما يوازى بالجنيه (٣ x ٣,٣٩ مليار دولار) إلى خلق نفس عدد الوظائف فإن قيمة مضاعف الوظائف ستكون ٣,٣٨ مرة أكبر من الأرقام المقررة بالدولار. ولأغراض هذا التحليل فقد وضعت مضاعفات العمالة بقيمة الدولار لتتوافق مع البيانات الأخرى عن إنفاق السائحين والمقررة أيضاً بالدولار.

ولتتبع الآثار الثانوية تعتمد هذه الدراسة على جدول المدخلات والمخرجات لمصر لعام ٩٢/٩١ والذى يرصد حجم إنفاق القطاعات المختلفة ودورات طلب هذه القطاعات على السلع الوسيطة التى تغذى عملياتهاالإنتاجية، وكذا دورات الطلب على السلع الاستهلاكية من قبل العاملين فى قطاعات الاقتصاد المختلفة، وذلك باستخدام حساب المضاعفات وابتداءً بما لدينا من معلومات عن إجمالى إنفاق السائحين لعام ١٩٩٦[١٥].

ويلخص الجدول (رقم ٩) نتائج الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين الأجانب لعام ١٩٩٦[١٦]. وتوضح نتائج التحليل أن إنفاق السائحين فى عام ١٩٩٦ قد ساهم بشكل مباشر بما يقدر بـــ ٢,٨٦ مليار دولار فى قطاعات الاقتصاد المختلفة، وهو ما يمثل ٤ أمثال مساهمة الفنادق والمطاعم فى الناتج المحلى الإجمالى فى خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٦ – ١٩٩٩/١٩٩٨ [١٧]. وهذا مرده بالأساس إلى أن السائح الأجنبى ينفق ٣٠-٤٠٪ فقط من دخله على الفنادق والمطاعم فى حين تذهب النسبة المتبقية(٦٠- ٧٠٪) إلى قطاعات أخرى[١٨]. وتعادل الآثار المباشرة لإنفاق السائحين الأجانب فى عام ١٩٩٦ ٤,٣% من الناتج المحلى الإجمالى المقوم حسب تكلفة عوامل الإنتاج و٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى المقوم حسب سعر السوق[١٩].

وبما أن مقارنه الطلب فى السياحة بالناتج المحلى الإجمالى قد يؤدى إلى المبالغة فى تقدير مساهمة إنفاق السائحين الأجانب فى الناتج المحلى الإجمالى، لضرورة مقارنة القيمة المضافة فى السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى. لذلك فإننا نعتمد على نسب القيمة المضافة إلى المبيعات من خلال دراسة مسحية للفنادق والمطاعم فى عام ١٩٩٩ (٦٥٪) وكذلك تقديرات القيمة المضافة للمبيعات بالنسبة للقطاعات الأخرى من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١ (متوسط ٦٠٪) لقياس مساهمة إنفاق السائحين فى القيمة المضافة فى الاقتصاد المصرى وبالإعتماد على هذه النسب للقيمة المضافة بالنسبة للإنتاج نجد أن مساهمة إنفاق السائحين الأجانب فى القيمة المضافة يوازى ٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وقد لا توحى نسبة ٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى بقطاع ذو أهمية خاصة، ولكن إذا ما قورنت هذه المساهمة بقطاعات أخرى رئيسية فى الاقتصاد المصرى نجد أن مساهمة إنفاق السائح الأجنبى فى الناتج المحلى الإجمالى (إجمالى القيمة المضافة فى الاقتصاد بالكامل) أكبر من القيمة المضافة الناتجة فى صناعة

---

[١٥] قدمـــت وزارة الـــتخطيط جدول للمدخلات والمخرجات لعام ١٩٩٧/١٩٩٦ وهو تحديث لجـــدول المدخلات والمخرجـــات لعام ١٩٩٢/١٩٩١ بـــنفس المعـــاملات الفنية فيما عدا أن وزارة التخطيط تستخدم البيانات الثانوية عن النمو فى قطاعات مختلفة لتغيير الأحجام النسبية لهذه القطاعات. وقد تم حساب المضاعفات لهذه الدراسة من جداول المدخلات والمخرجات لعامى ٩٢/٩١، ٩٧/٩٦ . غيـــر أنـــه نظـــراً لأن عام ٩٧/٩٦ يعتد بالعلاقة الفنية الواردة فى الجدول الأصلى فإن المضاعفات الناتجة لا تختلف كثيراً عن مضـــاعفات عام ٩٢/٩١. ونظراً لأن الجدول الأصلى يحتوى على ٣٨ قطاع بالاضافة إلى العمالة والدخل والمعلومات الضرورية الأخرى فقد قررنا الاعتماد على الجدول الأصلى للمدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١.

[١٦] تم إجراء نفس التحليل بالنسبة للدراسة الميدانية حول إنفاق السائح عام ١٩٩٤. والنتائج متاحة قيد الطلب.

[١٧] وقد تم استنتاج متوسط هامش الإستيراد فى الاقتصاد ككل من خلال إنتاج كل قطاع وذلك لتحديد المساهمة المحلية للإنفاق السياحى فى الناتج المحلى الإجمالى فقط. ويتم استبعاد المكونات المستوردة فى إنتاج السلع والخدمات فى كل قطاع من القيمة المضافة فى معاملات المدخلات والمخرجات لتقدير الآثار الثانوية، ومن ثم ليس هناك حاجة إلى استبعادها مرة أخرى.

[١٨] ينفق السائحون الأجانب ٣١٪ فى المتوسط من إجمالى إنفاقهم فى الفنادق (إقامة، مأكولات، مشروبات). كما ينفقون ١١٪ أخرى على المأكولات والمشروبات خارج الفنادق، ومع ذلك فمن المعقول إفتراض أن الجزء الاكبر من الـــ١١٪ الإضافية يضاف على نفقات المأكولات والمشروبات فى المطاعم.

[١٩] على الرغم من أن مساهمة المطاعم والفنادق فى الحسابات القومية تشمل خدمات السياحة التى يشتريها المصريون فإن إجمالى إنفاق المصريين فى الفنادق والمطاعم أقل من إنفاق السائح الأجنبى خارج المطاعم والفنادق. ووفقاً لنتائج دراسة ميدانية للمنشآت السياحية أجريت فى سبتمبر ١٩٩٩ فإن الأجانب يمثلون ثلثى أنشطتها.

الغزل والنسيج (٢,٧٨٪)، والملابس الجاهزة (١,٠٩٪)، وصناعة الحديد والصلب والمنتجات المعدنية (١,٧٨٪) أو حتى المؤسسات المالية (١,٧٨٪). وبالتالى فإنه حتى عندما نستخدم أكثر التقديرات تحفظاً لمساهمة طلب السائحين الأجانب فى الناتج المحلى الإجمالى نجد أن السياحة الأجنبية (بمفهومها الأشمل) لا تقل –إن لم تزد– فى أهميتها عن العديد من قطاعات الاقتصاد المصرى.

وعلى الرغم من ضرورة مقارنة جنيه واحد من القيمة المضافة فى السياحة بجنيه واحد من القيمة المضافة فى قطاعات أخرى، إلا أنه ينبغى أن نتذكر أن السياحة خدمة تصديرية، وهذا يعنى أن السلعة أو الخدمة التى يستهلكها السائحون الأجانب فى مصر توازى سلعة أو خدمة مصدرة للخارج تدر عملة صعبة للإقتصاد القومى، وخاصة فى حالة دولة نامية تعانى من عجز كبير فى الميزان التجارى فإن ما تولده السياحة (وهى صناعة موجهة للتصدير بالدرجة الاولى) يجعل جنيه واحد من القيمة المضافة فى السياحة أكثر أهمية من جنيه واحد من القيمة المضافة فى الصناعات التى يقترن فيها جزء صغير من القيمة المضافة بالعملة الصعبة.

ويبلغ دخل العمل المقابل لإنفاق السائحين الأجانب على السلع والخدمات المختلفة ٥٢٩ مليون دولار حيث يمثل نصيب العاملين فى الفنادق والمطاعم ٣٢,٥٪ من هذا الدخل، وقطاع الخدمات الثقافية والترفيهية ٣٩٪، ويبلغ إجمالى العمالة المرتبطة بإنفاق السائحين عام ١٩٩٦ والبالغ ٣ مليار دولار، حوالى ٩٧٨ ألف عامل أو ٥,٧٪ من إجمالى عدد العاملين بالاقتصاد ككل، ومن واقع هذا الرقم يبلغ عدد العاملين فى المطاعم والفنادق(٢١٠ ألف عامل)، أما العمالة المتبقية فتعمل فى الخدمات الترفيهية (١٢٠ ألف عامل) وفى المواصلات (٤٥٥ ألف عامل).

وتقدر المساهمة المحتملة من إنفاق السائحين الأجانب فى الضرائب لعام ١٩٩٦ بحوالى ٢,٨ مليار جنيه، أو ما يعادل ٧,٢٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية. غير أنه لا يجب أن تفسر هذه الإيرادات الضريبية المحتملة كمساهمة فعلية للفنادق والمطاعم فى الإيرادات الضريبية حيث أنه انطلاقاً من التعريف الأشمل للنشاط السياحى الذى تتبناه هذه الدراسة فإن الحصيلة الضريبة المحتملة ترتبط بكافة القطاعات التى ينفق السائح أمواله فيها، ومن ثم فإن الإيراد الضريبى التقديرى يغطى كافة القطاعات المتأثرة[٢٠]. كما تعد هذه الضرائب مزيجاً من الضرائب غير المباشرة ( ضريبة مبيعات) وضريبة أجور ومرتبات على دخل العمل، وكذلك ضريبة الدخل على رأس المال العامل فى هذه الأنشطة لم يؤخذ فى الإعتبار أى إعفاءات قد تخفض هذا الإيراد المحتمل[٢١].

هذه هى الآثار المباشرة لإنفاق السائح على قطاعات الأعمال التى يتعامل معها بشكل مباشر مثل الفندق الذى يقيم فيه والمطعم الذى يتناول فيه وجباته أو المحل الذى يشترى منه سلعة، ولكن هذه القطاعات

---

[٢٠] يجب توخى الحذر عند تفسير "الإيرادات الضريبية المحتملة"، فإذا لم نأخذ فى الاعتبار " الضرائب الفعلية" حيث تخصم الاجازات وفترات الاعفاء الضريبى فإنه لن يكون من الممكن الحصول على الإيراد الضريبى الفعلى المتوقع والخاص بإنفاق السائحين الأجانب، وبدون الإطلاع على سجلات الضرائب الفعلية للمنشآت فى القطاعات المختلفة أو على الأقل صورة واضحة منها لبيان كيفية استفادة القطاعات المختلفة من حوافز الاستثمار وفترات الإعفاء الضريبى فإنه يتعين تفسير الإيرادات الضريبية المحتملة كحد أعلى للايرادات الضريبية المصاحبة لإنفاق السائحين.

[٢١] تم حساب تقديرات الإيراد الضريبى على أنه ضريبة مبيعات تقدر بنسبة ١٠ ٪ من الناتج، وبنسبة ٢٠ ٪ فى المتوسط من ضريبة الدخل ( أى تغطى كل من الأجور والمرتبات وفائض الدخل).

تتطلب بدورها سلع وخدمات أخرى من صناعات أخرى تدخل فى عمليات إنتاجها[٢٢]. فعلى سبيل المثال تحتاج الفنادق إلى المأكولات المشروبات والمفروشات وخدمات النظافة، كما تعتمد على خدمات المرافق وما إلى ذلك. وهنا يكون الاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات للوصول إلى إجمالى أثر إنفاق السائح على كافة قطاعات الاقتصاد وليس فقط القطاعات التى يتعامل معها السائح بشكل مباشر.

وكما ناقشنا عاليه، فإن مضاعفات النوع الأول (Type I)، (المبيعات، الدخل، الوظائف ..الخ.) تأخذ الآثار غير المباشرة فقط فى الحسبان أى الطلب الذى يولده إنفاق السائح الأجنبى فى القطاعات الاقتصادية الأخرى. والنوع الثانى من المضاعفات(Type II) يضيف الآثار المستحثة من خلال دورة الاستهلاك المضافة من الدخل المتولد من العمل المرتبط بالسائح الأجنبى. والآثار الإجمالية الموضحة بجدول ٩ تستخدم النوع الثانى من المضاعفات والذى يغطى الآثار غير المباشرة والمستحثة. (لإيضاح تفصيلى للمنهجية المستخدمة أرجع إلى الملحق (ج)).

وطبقاً للنتائج التقديرية المسجلة فى جدول رقم (٩) فان مضاعف النوع الثانى للإنتاج بالنسبة لإنفاق السائحين الأجانب هو (٢,٦٤). وقد يتسائل البعض لماذا تختلف هذه النتيجة عن مضاعف الـــ١,٧ والشائع استخدامه كمضاعف للنشاط السياحى؟ **أولا:** أن المضاعف (١,٧) هو مضاعف قطاع الفنادق والمطاعم، وليس النشاط السياحى بمفهومه الأشمل وبالتالى فالقيمة الأكبر تنتج من توسيع مفهوم (تعريف) نشاط السياحة ليشمل كافة الأنشطة التى يساهم بها إنفاق السائح الأجنبى. **ثانياً:** يجب ملاحظة أن مضاعف (ال١,٧) الخاص بالمطاعم والفنادق هو مضاعف من النوع الأول، أما مضاعف النوع الثانى للفنادق والمطاعم فهو (٢,٦٦)، وبالمثل فإن مضاعف النوع الأول للإنفاق السياحى من المنظور الأكثر شمولاً, وهو ما استخدمته الدراسة فهو (١,٥).

**جدول رقم (٩): ملخص الآثار الاقتصادية لانفاق الزائر الاجنبى ١٩٩٦.**

| المقياس الاقتصادى | مباشر | مضاعف ضمنى | إجمالى |
|---|---|---|---|
| الإنتاج / المبيعات (بالمليون دولار) | ٢,٨٦١ | ٢,٦٤ | ٧,٥٦٤ |
| – ٪ من الناتج المحلى الإجمالى حسب تكلفة العوامل | ٤,٣ | | ١١,٣ |
| – ٪ من الناتج المحلى الإجمالى حسب سعر السوق | ٤,١ | ٢,٦٤ | ١٠,٧ |
| إجمالى دخل العمل (بالمليون دولار) | ٥٢٩ | ٢,١٨ | ١,١٥٤ |
| الوظائف (بالألف) | ٩٧٨ | ٢,٢١ | ٢,١٦١ |
| – ٪ من إجمالى العمالة. | ٥,٧ | | ١٢,٦ |
| الضرائب المحتملة للسياحة (بالمليون جنيه). | ٢,٨٥١ | ٢,٦٤ | ٧,٥٣٨ |
| – ٪ من إجمالى الضرائب المباشرة وغير المباشرة . | ٧,٢ | | ١٩,١ |
| مذكرات | | | |
| إجمالى إنفاق الزائر (بالمليون دولار). | | | ٣,٠١٣ |
| مضاعف الإنفاق الضمنى الفعال. | | | ٢,٥١ |

**المصدر:** محسوبة بواسطة الباحثين

[٢٢] إن تحليل علاقات الارتباط والمضاعفات هنا يختص بالمبيعات وليس القيمة المضافة. ونوجه عناية القارىء إلى وضع هذا الفرق فى الاعتبار.

ونلاحظ فى جدول رقم ( ٩) أن العمود الأخير يمثل إجمالى الآثار الناجمة عن الطلب الذى يولده إنفاق السائحين الأجانب لكافة القطاعات الإنتاجية فى الإقتصاد وكذلك الطلب على السلع والخدمات الذى تولده الأجور والمرتبات ودخل الملاك فى كافة هذه القطاعات. ويوضح تقديرنا أنه برصد كافة هذه الاثار فإن مساهمة السياحة فى الاقتصاد ككل تساوى ١٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى حسب سعر السوق، و١١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى حسب تكلفة عوامل الإنتاج. وتصل الاثار الإجمالية لإنفاق السائحين الأجانب على العمالة إلى ١٢,٦٪ من إجمالى العاملين، فى حين أن الايراد الضريبى الإجمالى المحتمل يصل إلى ١٩٪ من الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة.

غير أنه يجب توخى الحذر عند تفسير هذه الآثار الإجمالية، فمساهمة إنفاق السائحين الأجانب لا تقارن بمساهمة الزراعة فى الناتج المحالى الإجمالى البالغة ١٧٪ أو مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى البالغة (١٩,٥٪) لأن الآثار الإجمالية تشمل دورات الطلب (والإنفاق) على ناتج الصناعات الأخرى والطلب من قبل استهلاك القطاع العائلى المرتبط بالنشاط السياحى إذا لم يتم تقدير أثار إجمالية مماثلة للزراعة والصناعة ستظل الأهمية النسبية للسياحة مبالغاً فيها.

إذن كيف يمكن مقارنة السياحة بمفهومها الحالى بالقطاعات الرئيسية الأخرى من حيث حجم المضاعفات؟ تبلغ قيمة مضاعف الإنتاج من النوع الثانى الخاص بإنتاج الأغذية الزراعية ٢,٠٤ فى حين يبلغ المضاعف الخاص بنشاط استخراج البترول والغاز الطبيعى ١,١٧ فقط، و٣ بالنسبة لمبيعات الملابس الجاهزة (مضاعف مبيعات النوع الثانى). أما بالنسبة لمضاعفات العمالة من النوع الثانى فإن كل إنفاق للسائحين بمقدار مليون دولار يخلق ٣٢٩ فرصة عمل[٢٣]. وفى المقابل نجد ١٣,٢٨ وظيفة لكل مليون دولار من صادرات أو إنتاج استخراج البترول. ومن البديهى أن نتوقع أن يكون لقطاع مثل البترول علاقات محدودة فى الاقتصاد سواء من ناحية العمالة أو دخل العمل نظراً لطبيعة عمليةالإنتاج فى استخراج البترول. أما بالنسبة لتأثير المؤسسات المالية على الدخل فى الاقتصاد ككل فنجد أن إضافة ما قيمته مليون دولار من خدمات هذه المؤسسات يضيف إلى دخل الاقتصاد ككل أكثر مما تضيفه نفس القيمة من إنفاق السائحين على إنتاج الأنشطة المختلفة. وربما يرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض مستويات المهارة والأجور الذى يميز أوضاع عدد كبير من العاملين فى السياحة مقارنة بالعاملين فى المؤسسات المالية.

وبالتالى فإن السياحة تاتى فى أعلى مرتبة من حيث امكانية خلق فرص عمل مقارنة بمجموعة القطاعات. وبالنسبة لمضاعفاتالإنتاج (المبيعات) ودخل العمل فإن السياحة والملابس الجاهزة تظهران قدراً مماثلاً من العلاقات التشابكية ، فالسياحة تقارن بالإنتاج الغذائى، والأغذية الزراعية، والبناء والتشييد. غير أن المؤسسات المالية لديها أعلى مضاعفات للطلب ودخل العمل. (الملحق (د) يستخدم مثال فرضى لزيادة قدرها ١٠٠ مليون دولار فى الصادرات أو إنتاج قطاعات مثل المنتجات الزراعية، والملابس الجاهزة، واستخراج البترول، والخدمات المالية).

والجداول رقم (١٠) حتى رقم (١٣) تقدم بيان مفصل بالآثار المباشرة والثانوية وكذا الآثار الإجمالية لإنفاق السائحين على المبيعات، ودخل العمل، والتوظف، والإيرادات الضريبية، على الترتيب. ويقدم كل جدول تفصيلاً بإنفاق السائحين الأجانب فى القطاعات التى تندرج تحتها بنود الإنفاق وذلك بهدف تقدير نصيب

[٢٣] يجب التمييز بين هذا التقدير ويقديرات تكلفة خلق وظيفة فى قطاع معين حيث نجد أرقام أخرى مثل ٢٥٠,٠٠٠ دولارتكلفة للظيفة، وهذا التقدير الاخير هوتقدير الاستثمار اللازم لكل وظيفة. ويشير تقدير خلق الوظائف بهذه الدراسة لتغطية الاجور والمرتبات لانتاج مبيعات قيمتها مليون دولار. وفى ضوء التحليل الجارى ليس من الممكن وضع تقدير للاستثمار.

كل من هذه القطاعات فى الآثار المباشرة والثانوية والإجمالية. فعلى سبيل المثال نجد أن نصيب الفنادق والمطاعم فى آثار المبيعات المباشرة هو ٥١٪ يليها الخدمات الترفيهية والثقافية ٢٢٪. ويبلغ نصيب دخل العمل فىالخدمات الثقافية والترفيهية ما يقرب من ٤٠٪ من إجمالى الدخل المرتبط بإنفاق السائحين الأجانب مشيرا إلى نسبة أعلى لدخل العمل إلىالإنتاج مقارنة بذات النسبة للفنادق والمطاعم.

**جدول رقم (١٠): الأثر على المبيعات، ١٩٩٦ (بالمليون دولار)**

| القطاع | مباشرة | ٪ | ثانويه | ٪ | اجمالى | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفنادق والمطاعم | ١,٤٥٩ | ٥١ | ٢,٤٢٧ | ٥١,٦ | ٣,٨٨٧ | ٥١,٤ |
| الاسكان والتشيد والبناء | ٧٣ | ٢,٥ | ٧٧ | ١,٦ | ١٥٠ | ٢ |
| المواصلات | ٢٩١ | ١٠,٢ | ٢٦٥ | ٥,٦ | ٥٥٥ | ٧,٣ |
| المنتجات المصنعة محلياً | ١٥٢ | ٥,٣ | ٢٤٥ | ٥,٢ | ٣٩٧ | ٥,٢ |
| الخدمات الثقافية والترفيهية | ٦٣٦ | ٢٢,٢ | ١,٢٩٣ | ٢٧,٥ | ١,٩٢٨ | ٢٥,٥ |
| الخدمات الاجتماعية والمجتمعية | ٤٩ | ١,٧ | ٢٢٩ | ٤,٩ | ٢٧٨ | ٣,٧ |
| تجارة التجزئة | ٢٠٢ | ٧,١ | ١٦٦ | ٣,٥ | ٣٦٨ | ٤,٩ |
| الإجمالى | ٢,٨٦١ | ١٠٠ | ٤,٧٠٣ | ١٠٠ | ٧,٥٦٤ | ١٠٠ |

**المصدر:** محسوبة بواسطة الباحثين

**جدول رقم (١١): الأثر على دخل العمل ، ١٩٩٦ (بالمليون دولار)**

| القطاع | مباشرة | ٪ | ثانويه | ٪ | اجمالى | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفنادق والمطاعم | ١٧٢ | ٣٢,٥ | ٣٠٥ | ٤٨,٨ | ٤٧٧ | ٤١,٣ |
| الاسكان والعقارات | ١١ | ٢,١ | ١١ | ١,٨ | ٢٢ | ١,٩ |
| المواصلات | ٤٧ | ٨,٩ | ٣٥ | ٥,٧ | ٨٢ | ٧,١ |
| المنتجات المصنعة محلياً | ٢٠ | ٣,٧ | ٣٤ | ٥,٥ | ٥٤ | ٤,٧ |
| الخدمات الثقافية والترفيهية | ٢٠٩ | ٣٩,٣ | ١٨٥ | ٢٩,٦ | ٣٩٣ | ٣٤ |
| الخدمات الاجتماعية | ٥٠ | ٩,٤ | ٣١ | ٥ | ٨١ | ٧ |
| تجارة التجزئة | ٢٢ | ٤,١ | ٣٢١ | ٣,٧ | ٤٥ | ٣,٩ |
| الإجمالى | ٥٢٩ | ١٠٠ | ٦٢٥ | ١٠٠ | ١,١٥٤ | ١٠٠ |

**المصدر:** محسوبة بواسطة الباحثين

**جدول رقم (١٢): أثر الوظائف ،١٩٩٦ (بالألف)**

| القطاع | مباشرة | ٪ | ثانويه | ٪ | اجمالى | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفنادق والمطاعم | ٢١٠ | ٢١,٤ | ٥٢٥ | ٤٤,٤ | ٧٤٣ | ٣٤ |
| التشيد والبناء | ٦ | ٠,٦ | ١٤ | ١,٢ | ٢٠ | ٠,٩ |
| المواصلات | ٤٥٥ | ٤٦,٥ | ٦٥ | ٥,٥ | ٥٢٠ | ٢٤,١ |
| المنتجات المصنعة محلياً | ٩٣ | ٩,٥ | ١٦٧ | ١٤,١ | ٢٦٠ | ١٢ |
| الخدمات الثقافية والترفيهية | ١١٢ | ١٢,٣ | ٣١٢ | ٢٦,٤ | ٤٣٢ | ٢٠ |
| الخدمات الاجتماعية | ٣٩ | ٣,٩ | ٥٦ | ٤,٧ | ٩٤ | ٤,٤ |
| تجارة التجزئة | ٥٦ | ٥,٧ | ٤٤ | ٣,٧ | ١٠٠ | ٤,٦ |
| الاجمالى | ٩٧٨ | ١٠٠ | ١,١٨٢ | ١٠٠ | ٢١٦١ | ١٠٠ |

**المصدر:** محسوبة بواسطة الباحثين

**جدول ١٣: الأثر الضريبى، ١٩٩٦ (بالمليون جنية)**

| نوع الضريبة | مباشرة | ٪ | ثانويه | ٪ | اجمالى | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ضريبة دخل/ بدون حوافز | ١٨٤٣ | ٦٤,٦ | ٣,٠٢٩ | ٦٤,٦ | ٤,٨٧٢ | ٦٤,٦ |
| ضريبة مبيعات | ١,٠٠٩ | ٣٥,٤ | ١,٦٥٨ | ٣٥,٤ | ٢,٦٦٧ | ٣٥,٤ |
| الإجمالى بدون الاعفاءات الضريبية المحتملة | ٢,٨٥١ | ١٠٠ | ٤٦٨٧ | ١٠٠ | ٧,٥٣٨ | ١٠٠ |

**المصدر:** محسوبة بواسطة الباحثين

ولتقدير الأثر الاقتصادى لإنفاق الزائرين الأجانب فى عام ١٩٩٩ تستخدم الدراسة بيانات إجمالى إيرادات السياحة من المنظمة العالمية للسياحة بتطبيق المضاعفات التى تم الحصول عليها من التحليل السابق وربط التقديرات بالناتج المحلى الإجمالى والدخل والضرائب. وتوضح التقديرات الإجمالية لعام ١٩٩٩ أن الأثار المباشرة لإنفاق السائحين الأجانب بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى حسب تكلفة عوامل الإنتاج هى ٤,٤، ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى حسب سعر السوق. وهذه الارقام مشابهة لنتائج عام ١٩٩٦ حيث كان وضع السياحة معقولاً نسبياً. أما بالنسبة لدخل العمل التقديرى بإنفاق السائحين الأجانب فإنة ارتفع من ٥٢٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٦ إلى ٦٧١ مليون دولارفى عام ١٩٩٩. وارتفعت تقديرات الايراد الضريبى المحتمل من ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٦ إلى ٣,٧ مليار جنيه فى ١٩٩٩ بالنسبة للآثار المباشرة. غير أنه نظراً لنمو الاقتصاد ككل وما ترتب عليه من نمو فى القاعدة الضريبية لعام ١٩٩٩ وبرغم النمو فى قيمة حصيلة الضرائب المرتبطة بإنفاق السائحين فقد انخفضت حصة الضرائب فى إجمالى الايراد الضريبى المحتمل من ٧,٢٪ من إجمالى الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى ٥,١ ٪ عام ١٩٩٩. وبالمثل انخفض إجمالى الايراد الضريبى المحتمل للسياحة من ١٩,١٪ إلى ١٣,٥ ٪ من ايراد الضرائب المباشرة وغير المباشرة لعام ١٩٩٩ وبلغ عدد العمالة المباشرة المرتبطة بإنفاق السائحين الأجانب ١,٢ مليون عامل فى حين بلغت العمالة الإجمالية ٢,٧ مليون. يوازى الأثر المباشر ٧,٣٪ من إجمالى العاملين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. بينما يمثل الأثر الإجمالى ١٥,٧٪ من إجمالى العاملين فى عام ١٩٩٩.

**جدول رقم (١٤): الآثار الاقتصادية لإنفاق الزائر الاجنبى ١٩٩٩.**

| المؤشر الاقتصادى | مباشر | مضاعف ضمنى | إجمالى |
|---|---|---|---|
| الانتاج / المبيعات (بالمليون دولار) | ٣,٦٢٤ | ٢,٦٤ | ٩٥٧ |
| ٪ من الناتج المحلى الإجمالى حسب تكلفة العوامل | ٤,٤ | | ١١,٦ |
| ٪ من الناتج المحلى الإجمالى حسب سعر السوق | ٤,١ | | ١٠,٨ |
| اجمالى دخل العمل (بالمليون دولار) | ٦٧١ | ٢,١٨ | ١,٤٦٢ |
| الوظائف | ١,٢ | | ٢,٧ |
| ٪ من إجمالى العمالة. | ٧,٣ | | ١٥,٧ |
| الضرائب المحتملة للسياحة (بالمليون جنيه). | ٣,٦٥٥ | ٢,٦٤ | ٧,٥٣٨ |
| ٪ من إجمالى الضرائب المباشرة وغير المباشرة. | ٥,١ | | ١٣,٥ |
| مذكرات. | | | |
| إجمالى إنفاق الزائر (بالمليون دولار). | | | ٣,٨١٥ |
| مضاعف الإنفاق الضمنى الفعال. | | | ٢,٥١ |

**المصدر:** محسوبة بواسطة الباحثين

**٤- الملخص والخلاصة:**

توضح الدراسة أن الأثر المباشر لإنفاق السائحين الأجانب يعادل ما يقرب من أربع مرات النسبة المدرجة فى الحسابات القومية لقطاع الفنادق والمطاعم والتى تتمثل فى ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى. أما بالنسبة للعمالة المرتبطة ارتباطا مباشراً بهذا الإنفاق فقد اقتربت من المليون عامل فى ١٩٩٦ أو ٥,٧٪ من إجمالى العاملين فى كافة القطاعات الاقتصادية وذلك مقارنة ب ٠,٩٪ من إجمالى العاملين بالفنادق والمطاعم فى السنوات القليلة الماضية. وهذه التقديرات التى تعبر عن المساهمة الأكبر للنشاط السياحى فى الاقتصاد القومى ترجع إلى رصد الدراسة لتأثر الاقتصاد بكافة نواحى إنفاق السائح الأجنبى وعدم قصرها على إنفاقه داخل المطاعم والفنادق والذى لا يتعدى ٣٠-٤٠٪ من إجمالى إنفاقة.

وعند اجراء مقارنة بين القطاعات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد المصرى، على سبيل المثال قطاع الغزل والنسيج أو الملابس الجاهزة أو المؤسسات المالية، فسوف نرى أن الإنفاق السياحى تبلغ نسبته ٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى حيث يشكل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمؤسسات المالية ٢,٨٪، ١,١٪، ١,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى، على الترتيب. وإذا وضعنا فى الاعتبار أن إجمالى الطلب الذى يمثله الزائرون الأجانب يعد بمثابة توليد للعملة الأجنبية -وذلك ليس على غرار القطاعات الأخرى- فتجدر الاشارة إلى أن استهلاك السائحين للسلع والخدمات يماثل تصدير مصر لتلك الخدمات والسلع ليستهلكها الأجانب فى بلدانهم، وهو ما يبدو أمراً مهماً بالنسبة لبلد نامٍ يعانى عجزاً متزايداً فى الميزان التجارى. وعادة ما تعطى البلدان النامية أهمية أكبر للقيمة المضافة المولدة فى قطاعات التصدير، وتتنامى هذه الأهمية بتعاظم الضغوط على العملة الوطنية والتجارة أو العجز فى الحسابات الجارية.

أضف إلى ذلك أن للسياحة -شأنها فى ذلك شأن غيرها من الانشطة- علاقات تشابكية تربطها بالقطاعات الأخرى فى الاقتصاد، وهذه التشابكات تعتبر وراء خلق الطلب فى القطاعات الأخرى وكذا الطلب من قبل العاملين فى مجال صناعة السياحة نحو خلق المزيد من دورات الإنفاق والاستهلاك. ولبيان مدى اسهام السياحة فى الانشطة الاقتصادية (إلى جانب معالجة التغطية المحدودة للحسابات القومية)، فإننا فى حاجة إلى تحديد الصلة التى تربط السياحة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ومقارنة حجم هذه الصلات بحجمها فى القطاعات الأخرى.

وبأخذ هذه الآثار غير المباشرة، تتزايد أهمية الإنفاق السياحى بالنسبة بالناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى أكثر من ١٠٪، وعلى الرغم من أننا يجب أن نؤكد أن التحليل الذى نحن بصدده هدفه تقدير الناتج وليس القيمة المضافة، إلا أن نتائجه تؤكد بشكل لا يثير أى مجال للجدل أن نفقات الزائرين الأجانب -من خلال ارتباطها بالإنتاج أو القيمة المضافة للصناعات الأخرى- تسهم بشكل أكبر فى الاقتصاد مقارنة بآثارها المباشرة على أى من هذين المؤشرين.

وعند الإشارة إلى أثر الإنفاق السياحى على دخل العمل نجد أنه يسهم مباشرة بإجمالى يزيد على ٥٠٠ مليون دولار من قيمة دخل العمل وما يقرب من مليون فرصة عمل. وإذا تطرق الحديث إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة والمستحثة سنجد أن نفقات السائحين الأجانب تخلق وظائف تمثل ١٢,٦٪ من إجمالى عدد العاملين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتحدد قيمة الآثار الثانوية حجم التشابكات بين الإنفاق السياحى والقطاعات الاقتصادية، أو بمعنى آخر: قيمة المضاعفات لإنفاق السائحين الأجانب. فعلى سبيل المثال وإذا قارنا المضاعف لنفقات السائحين بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية، سنرى أن النوع الثانى لمضاعف الإنتاج فى مجال الأغذية الزراعية هو

٢,٠٤، و١,١٧ فى استخراج البترول والغاز الطبيعى فقط بينما بلغ ٢,٦٤ بالنسبة للسياحة. أما فيما يتعلق بمضاعف العمالة فإن كل مليون دولار نفقات للسائحين الأجانب يوفر ٣٢٩ فرصة عمل، مقارنة بـــ ١٣ فرصة عمل فى مجال استخراج البترول والغاز الطبيعى، و١٨٣ فى التشييد والبناء، و١٩٢ فى الملابس الجاهزة يتم توفيرها لهذه القطاعات سواء فى شكل صادرات أو إنتاج.

وعلى ذلك فإن مردود النتائج التى توصلت اليها الدراسة واضح، فعلى أقل تقدير، فإن نتائج الدراسة يمكن أن تستخدم فى تعظيم قدرة قطاع الأعمال داخل وخارج نطاق صناعة السياحة على التخطيط الاستراتيجى لأنشطتهم المختلفة وفق العلاقات التى تربط هذه الأنشطة بالمعلومات والبيانات الخاصة بأعداد الزائرين الأجانب وإنفاقهم. ومع توافر التقويم المتطور للعلاقة التى تربط بين السياحة والقطاعات الأخرى، يجدر بالشركات العاملة فى هذه الأنشطة ذات الصلة بالنشاط السياحى أن تحسن تقدير احتياجاتها واستغلال الفرص المتاحة لها وتجنب الاختناقات المحتملة فى العرض.

أما من حيث أهمية النتائج التى أسفرت عنها الدراسة بالنسبة لصانعى السياسات العامة المتصلة بقطاع السياحة فإن لنتائج الدراسة أبعاد أهم وأخطر من حيث ضرورة وضع هذا النشاط على رأس قائمة أولويات صانعى السياسة فى مصر. وكخطوة أولى تعتبر الدراسة وسيلة للتنبيه إلى أهمية هذا النشاط باعتباره أحد الانشطة التى تساهم بفاعلية فى زيادة إيرادات العملات الأجنبية وحجم هذه المساهمة يتعدى الآثار المباشرة على ميزان المدفوعات إلى آثار أكبر بكثير من خلال قدرة هذا القطاع التشابكية التى تفوق حجم آثاره المباشرة.

فضلا عن ذلك فإن الدراسة تشير بشكل واضح إلى ما لهذا النشاط من قدرة على المشاركة الفعالة فى تحديد أولويات السياسة الاقتصادية على نحو كامل سواء من حيث خلق فرص العمل أو تعظيم النمو الاقتصادى وهو ما يؤكد ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام لتعزيز امكانات وفرص نمو وازدهار هذه الصناعة.

# ملحق(أ)

## مصـــــادر المعلـــومـــــــــات

**جدول رقم (أ –١١): نموذج المدخلات والمخرجات لمصر لعام ١٩٩٢/١٩٩١ – ٣٨ قطاع**

| | |
|---|---|
| ١– منتجات غذائية زراعية | ٢٠– البورسلين والصينى |
| ٢– منتجات غذائية غير الزراعية | ٢١– الزجاج |
| ٣–الإنتاج الحيوانى | ٢٢– المنتجات الأخرى |
| ٤– استخراج البترول والغاز الطبيعى | ٢٣– منتجات المعادن والحديد والصلب |
| ٥– معادن أخرى | ٢٤– المعدات والألات |
| ٦– المنتجات الغذائية | ٢٥– وسائل النقل والمواصلات |
| ٧– المشروبات | ٢٦– صناعات أخرى |
| ٨– الدخان | ٢٧– الكهرباء والغاز والمياه |
| ٩– حلج القطن | ٢٨– البناء والتشييد |
| ١٠– الغزل والنسيج | ٢٩– الجملة والتجزئة |
| ١١– الملابس الجاهزة والتفصيل | ٣٠– الفنادق والمطاعم |
| ١٢– منتجات الجلدية عدا الأحذية | ٣١– الشحن والتخزين |
| ١٣– الأحذية | ٣٢– المواصلات |
| ١٤– المنتجات الخشبية عدا الأثاث | ٣٣– المؤسسات المالية |
| ١٥– الأثاث | ٣٤– التأمين |
| ١٦– الورق والطباعة | ٣٥– العقارات والإسكان |
| ١٧– المنتجات الكيماوية باستثناء التكرير | ٣٦– الخدمات الاجتماعية |
| ١٨– مشتقات البترول | ٣٧– الخدمات الثقافية الترفيهية |
| ١٩– المطاط والمنتجات البلاستيكية | ٣٨– خدمات شخصية |

**المصدر:** وزارة التخطيط

**جدول رقم (أ –١٢): نموذج المدخلات والمخرجات لمصر لعام ١٩٩٧/١٩٩٦ – ٣٢ قطاع**

| | |
|---|---|
| ١– الزراعة – المحاصيل | ٢– الزراعة– الماشية |
| ٣– حلج القطن | ٤– المحاجر والتعدين |
| ٥– البترول الخام | ٦– الصناعات الغذائية |
| ٧– المشروبات | ٨– الدخان |
| ٩– المنسوجات | ١٠– الملابس– الأحذية |
| ١١– أثاث– منتجات خشبية | ١٢– الورق والمنتجات الورقية |
| ١٢– الطباعة– النشر | ١٤– الجلود والمنتجات الجلدية |
| ١٥– منتجات المطاط | ١٦– المنتجات الكيميائية والبلاستيكية |
| ١٧– المنتجات البترولية | ١٨– منتجات الفحم |
| ١٩– منتجات معدنية لا فلزية | ٢٠– صناعات معدنية أساسية |
| ٢١– منتجات فلزية | ٢٢– الآلات غير الكهربائية |
| ٢٣– أجهزة كهربائية | ٢٤– وسائل النقل |
| ٢٥– صناعات أخرى | ٢٦– الكهرباء |
| ٢٧– التشييد والبناء | ٢٨–النقل والاتصالات |
| ٢٩– قطاعات التجارة والمالية والتأمين | ٣٠– الفنادق والمطاعم |
| ٣١– المرافق والإسكان | ٣٢– خدمات شخصية وغيرها |

**المصدر:** وزارة التخطيط

**جدول رقم (أ-٣) مؤشرات الاقتصاد الكلى فى مصر ١٩٩٢/١٩٩١ – ١٩٩٨/**

| | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٩٩/٩٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلى بأسعار السوق (مليار جنيه) | ١٣٩,١ | ١٥٧,٣ | ١٧٥,٠ | ٢٠٤,٠ | ٢٢٩,٤ | ٢٢٩,٤ | ٢٥٦,٣ | ٣٠٢,٠ |
| النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (٪) | ١,٩ | ٢,٤ | ٣,٩ | ٤,٧ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٥,٣ | -- |
| الناتج المحلى الإجمالى للفرد ($) | ٧٤٠ | ٧٠٨ | ٨٩٧ | ١٠١٠ | ١٠٨١ | ١٠٨١ | ١٢١١ | -- |
| السكان (مليون) | ٥٥,٢ | ٥٦,٤ | ٥٧,٧ | ٥٩,٠ | ٦٠,٢ | ٦٠,٢ | ٦١,٥ | -- |
| معدل النمو السكانى (٪) | ١,٨ | ٢,٢ | ٢,٢ | ٢,٣ | ٢,١ | ٢,١ | ٢,١ | -- |
| عجز الموازنة (٪) | -٨,١ | -٣,٨ | -٢,١ | -١,٢ | -١,١ | -٠,٩ | -٠,٩ | -١,٣ |
| التضخم (٪) | ٢١,١ | ١١,٢ | ٩,٠ | ٩,٤ | ٧,٣ | ٦,٢ | ٦,٢ | ٣,٨ |
| متوسط سعر الصرف (جنيه/ دولار) | ٣,٣٢ | ٣,٣٣ | ٣,٣٧ | ٣,٣٩ | ٣,٣٩ | ٣,٣٩ | ٣,٣٩ | -- |
| الميزان الجارى (٪ من الناتج المحلى الإجمالى) | ٥,٣ | ٥,٢ | ٠,٨ | ٠,٦ | -٠,٣ | ٠,٢ | -٣,٤ | -١,٩ |
| دخل السياحة (مليار دولار) | ٢,٥٣ | ٢,٣٨ | ١,٧٨ | ٢,٣ | ٣,٠١ | ٣,٦٥ | ٢,٩٤ | ٣,٢ |

**المصدر:** البنك المركزى المصرى، وزارة التخطيط، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

## مصادر أخرى للبيانات:

- بيانات العمالة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان عام ١٩٩٦، وجداول المدخلات والمخرجات عام ١٩٩٢/١٩٩١.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(١٩٩٦) بحث تقدير الإنفاق السياحى للسائحين المغادرين فى جمهورية مصر العربية (المسح السياحى بالعينة).
- إجمالى الإنفاق وفقاً للجنسية وعدد الليالى، بيانات خاصة بالسياحة – وزارة السياحة.
- البيانات الصادرة عن الاتحاد المصرى لغرف السياحة.

# ملحق(ب)
# مضـــاعفـــات السيـــاحة

**الشرح والقيود**

تقدر المضاعفات الآثار الثانوية للإنفاق السياحى عن طريق رصد تداول الدخل الذى تدره السياحة فى اقتصاد ما، وهو ما يعكس درجة الاعتماد المتبادل على مستوى الاقتصاد الاقليمى وقطاع الاعمال والقطاع العائلى لشراء السلع والخدمات من الموردين المحليين بدلاً من الحصول عليها من الخارج. وترتفع قيمة المضاعفات بوجه عام تبعاً لحجم المنطقة وكذا التنوع والتفاوت فى درجة تقدم الاقتصاد المعنى. وتنخفض المضاعفات عادة فى البلدان التى تعتمد بصورة كبيرة على السلع والخدمات المستوردة بينما ترتفع فى البلدان ذات الإكتفاء الذاتى نسبياً. كما تختلف المضاعفات باختلاف البلدان والمناطق وبين القطاعات الاقتصادية المتعددة اعتماداً على المزج بين العمل والمدخلات الأخرى والاقبال على شراء المدخلات من الموردين المحليين. ومضاعف السياحة هو بالتحديد متوسط المضاعفات للقطاعات المختلفة المتلقية للإنفاق السياحى وبالتالى يأتى التباين وفق نوع الإنفاق السياحى.

ويتم استقراء المضاعفات بصفة عامة من النماذج الخاصة بالمدخلات والمخرجات لاقتصاد منطقة بعينها. ونموذج المدخلات والمخرجات هذا إنما يمثل تدفقات النشاط الاقتصادى بين القطاعات داخل هذه المنطقة. ويحتوى كل نموذج على ما ينبغى على كل قطاع أن يشتريه من القطاعات الأخرى وذلك بقصد الحصول على السلع والخدمات بما يوازى قيمة دولار (جنية واحد). وباستخدام هذا النموذج، يمكن حصر تدفقات النشاط الاقتصادى وما يصاحبها من تغيرات فى الإنفاق إما للأمام (الإنفاق الذى يولده الدخل المستحدث لإنفاق آخر) أو للخلف (شراء الزائر للوجبات ينتج عنه شراء المطعم لمدخلات إضافية مثل البقالة والمرافق وغيرها). وهناك العديد من أنواع المضاعفات مما يسبب بعض الحيرة وينعكس فى سوء الاستخدام. وعلينا فى بادئ الأمر أن نطرح المفهوم الواضح حول الفرق بين الأثر المباشر والأثر الثانوى بنوعيه: غير المباشر والمستحث.

**الآثار المباشرة:** وهى المبيعات والدخل والوظائف فى القطاعات المتلقية للإنفاق السياحى، فعلى سبيل المثال نجد أن زيادة عدد الزائرين الأجانب/ ليلة فى الفنادق لابد وأن يؤدى بشكل مباشر إلى زيادة فى المبيعات داخل قطاع الفنادق. وتمثل المبيعات الاضافية أو الزائدة للفنادق والتغيرات المقترنة بها بالنسبة لمدفوعات الاجور والمرتبات والضرائب وما توفره من خدمات وتوريدات، جميعها آثار مباشرة للإنفاق السياحى.

**الآثار غير المباشرة:** وهى التغيرات فى النشاط الاقتصادى التى تتعلق بالصناعات المغذية للقطاع السياحى والتى تمده بالسلع والخدمات. فمثلاً التغيرات فى المبيعات والوظائف والدخل فى مجال صناعة المفروشات نتيجة التغير فى مبيعات الفندق تعتبر آثار غير مباشرة. كما أن الاعمال التى توفر المنتجات والخدمات لصناعة المفروشات تمثل هى الأخرى دورة أخرى من الآثار غير المباشرة بما يؤدى فى نهاية الأمر إلى ربط الفنادق، بدرجات متفاوتة، بكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى فى المنطقة.

**الآثار المستحثة:** ونعنى بها التغيرات التى يشهدها النشاط الاقتصادى الناجم عن الإنفاق العائلى للدخل المكتسب من الإنفاق السياحى سواء كان ذلك على نحو مباشر أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال يقوم العاملون فى مجال صناعة المفروشات للفنادق –ممن يحصلون دخلهم من قطاع السياحة بصورة مباشرة أو

غير مباشرة– بإنفاق هذا الدخل فى أوجه المسكن والطعام والمواصلات وتغطية احتياجات الأسرة من سلع وخدمات. وتدخل ضمن الآثار المستحثة المبيعات والدخل والوظائف التى تنتج عن الإنفاق العائلى للأجور والدخول والقيمة المضافة.

ويمكن القول بأن إجمالى الأثر للإنفاق السياحى هو مجموع الآثار المباشرة وغير المباشرة والمستحثة. ذلك أن النوع الأول من المضاعفات (Type I) يتضمن الآثار غير المباشرة فقط فى حين أن النوع الثانى من المضاعفات (Type II) يضم كلا النوعين من الآثار الثانوية (غير المباشرة والمستحثة). إذن فإننا نخلص إلى أن مضاعفات النوع الثانى أكثر شمولاً من النوع الأول.

- مضاعف النوع الاول= (آثار مباشرة + آثار غير مباشرة) / آثار مباشرة
- مضاعف النوع الثانى = ( آثار مباشرة + غير مباشرة + مستحثة) / آثار مباشرة

وقد جرى تعريف نسب المضاعفات من خلال المبيعات والدخل والوظائف والقيمة المضافة أو غيرها من مؤشرات النشاط الاقتصادى، وفى حالة عدم التحديد، فإنها عادة ما تعود على مضاعفات المبيعات. وتستخدم نماذج المدخلات والمخرجات فى حساب أى من تلك المضاعفات للقطاعات الاقتصادية كل على حدة، حتى أنه قد أضحى بالإمكان المقارنة –من حيث الكم– بين الدخل الإجمالى أو المباشر الناجم عن ما قيمته دولار (جنية) واحد من المبيعات فى قطاع الفنادق وبين ما قيمته دولار (جنيه) واحد من المبيعات فى المطاعم أو تجارة التجزئة أو التصنيع.

وقد لا تتوافق المضاعفات المستمدة من مصادر عدة بسبب أنها تستند إلى مجموعة من الافتراضات المبسطة للنماذج الموضحة وكذا إلى دقة البيانات الاقتصادية. فإذا لم تعبر الاحصـــاءات القومية للعمالة بدقة عن حجم الوظائف فى الصناعات ذات الصلة بالسياحة، فإن مضاعفات العمالة ستقدر بأقل من قيمتها الحقيقية. كما أن نماذج المدخلات والمخرجات تفترض دالة خطية للإنتاج (بدون وفورات للحجم). أى أن كافة المنشآت التى تعمل فى صناعة ما تقوم بتوظيف نفس دالة الإنتاج، كما أن استهلاك الأسرة يعتمد بشكل بسيط على الدخل من العمل. كما أن نماذج المدخلات والمخرجات لا تأخذ فى الأعتبار تأثير الإنفاق الحكومى المستحث أو استثمار رأس المال ولا تعكس تكاليف البنية التحتية المتعلقة بالسياحة.

ويتم قياس الآثار الاقتصادية من واقع المبيعات والدخل والقيمة المضافة والوظائف والإيرادات الضريبية ولكل مما سبق انعكاسه على أهمية القطاعات أو الصناعـــات المختلفة فى مجال الاقتصاد. فالصناعات مثل البترول تولد مبيعات مرتفعة بيد أنها لا تولد الوظائف على نحو مكثف مثلما هو الحال فى الصناعات ذات العمالة الكثيفة مثل السياحة. وقد تطرح التقديرات الخاصة بالوظائف نظرة متضخمة بشأن أهمية السياحة فى حالة انخفاض الاجور والمرتبات وانطواء صناعتها على وظائف موسمية أو وظائف غير دائمة. وفى أغلب الاحوال، يكون لمؤشرات الدخل والقيمة المضافة قدرة أكبر على التعبير عن الاهمية الاقتصادية لصناعة ما بصورة أكثر دقة أذا ما قورنت بتلك الخاصة بالإنتاج أو الوظائف وأخيراً فإن السلع التى يبتاعها السائحون من محلات التجزئة تتطلب اتخاذ اجراءات معينة لتوخى الدقة فى تقويم التأثيرات الخاصة به, ذلك أنه إذا اقبل السائحون على شراء سلع مستوردة من جهة ما، سيغذى الاقتصاد المحلى بهامش التجزئة فقط (إلى جانب هوامش تجارة الجملة والمواصلات فى بعض الحالات).

ملاحظات:

١. المصادر الرئيسية: Archer (1973, 1982 & 1984), Richardson (1985), Hawaii, Dept. of Business, Economic Development and Tourism (1998) and Stynes (1998).

# ملحق (ج)
# تفاصيل المنهجية المتبعة
# المرحلة الأولى: نموذج المدخلات والمخرجات.

يحدد نموذج المدخلات والمخرجات دور وأهمية القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى من حيث الإنتاج والقيمة المضافة والدخل والعمالة، فضلاً عن اعتماد هذه القطاعات على سائر قطاعات الاقتصاد الأخرى. ويوفر هذا النموذج الاساس لتقدير مضاعفات الإنتاج والدخل والعمالة المستخدمة فى تحليل الاثر الاقتصادى.والنموذج الكامل للمدخلات والمخرجات يتكون من جداول عدة، أهمها مايلى:

**١. جدول المعاملات (العمليات)**

يعتبر جدول المعاملات نقطة البداية فى جدول المدخلات والمخرجات والذى يعطى تصورا شاملاً ومفصلاً حول التدفقات النقدية فيما بين الصناعات المنتجة وبعضها البعض إلى جانب طلب الإستهلاك النهائى من إنتاج هذه القطاعات (الأسر، الصادرات والحكومة وخلافه) وأصحاب الموارد (العمل ورأس المال والارض) فى اقتصاد ما خلال فترة محددة وتكون عام على وجه العموم.

وترمز "الأعمدة الرئيسية" فى الجدول إلى الصناعات والقطاعات المنتجة أو التى "تبيع" فى مجال الاقتصاد. أما "السطور الأفقية" المبينة فى النموذج فهى تختص بالصناعات والقطاعات "التى تشترى" أو "تبتاع"، لذا فإن تقاطع كل عمود مع كل سطر يوضح المقدار المباع فى كل صناعة "السطر الأفقى" إلى الصناعة أو القطاع المشار اليه أعلاه (العمود الرأسى).

ويمثل جدول المعاملات نظام حسابى ذو مدخل مزدوج ولهذا يتعين أن يكون إجمالى المبيعات (إجمالى السطر) يساوى إجمالى المشتريات (إجمالى العمود) لكل صناعة على حدة. ويمكن التعبير عن التدفقات الخاصة بالمدفوعات والمبيعات فيما بين الصناعات بالإعتماد على "نظام معادلات" لأنه يعبر عن توزيع الناتج الكلى (إجمالى المبيعات) الخاص بكل قطاع بين المشترى الصناعى وقطاعات الطلب النهائى.

**٢. جدول المستلزمات المباشرة**

والخطوة التالية فى تحليل المدخلات –المخرجات بعد إعداد جدول المعاملات هى استنباط جدول "المستلزمات المباشرة". وقد تم تجميع العناصر المكونة لكل عمود من أعمدة جدول المستلزمات المباشرة بعرض كل وحده فى الجدول كعنصر نسبة المعامل لإجمالى العمود الخاص بها وتشير المعاملات فى جدول المستلزمات المباشرة إلى "كم" أو "مقدار" المدخلات أو المشتريات التى تلزم القطاع فى "العمود" من قطاعات السطور (البائعين) لإنتاج ما قيمته جنيه واحد من الإنتاج من القطاع فى العمود. وتقتصر الحسابات المدرجة فى بند "المستلزمات المباشرة" على الاعمدة التى تتكون من الصناعات المنتجة كما وردت فى جدول المعاملات، مما يستتبعه عادة الاستغناء عن أغلب أعمدة قطاع الطلب النهائى. وعلى الرغم من ذلك يجرى التعامل مع إنفاق الاستهلاك الشخصى (أو النفقات العائلية) فى "عمود القطاع" بوصفه قطاع إنتاجى حيث تدخل نسبة ملموسة من دخل الاسرة فى الاقتصاد فى شكل مشتريات من الصناعات. ويتم الحصول على عمود المستلزمات المباشرة للقطاع العائلى عن طريق قسمة كل مدخل فى إنفاق الاستهلاك الشخصى على إجمالى دخل العمل فى الاقتصاد.

**٣. جدول المستلزمات الكلية:**

يلقى جدول المستلزمات المباشرة الضوء على الآثار المباشرة أو الأولية على كافة القطاعات الإنتاجية نتيجة التغير فى الطلب النهائى. ولكن هذه الآثار المباشرة تؤدى إلى سلسلة من الآثار المتعاقبة وغير المباشرة على القطاعات الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، بالاطلاع على نموذج المدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١، نرى أن إنتاج الأغذية الزراعية يوفر ما قيمته حوالى ٩ قروش من الأغذية الزراعية لكل جنيه واحد فى إنتاج الغذاء لتصنيع الطلب النهائى. وعلى قطاع إنتاج الأغذية الزراعية أن يشترى المدخلات من موردين متعددين لتحقيق مقدار الـــ ٩ قروش من منتجات الأغذية الزراعية التى يتطلبها قطاع إنتاج الغذاء. وسيكون الموردين سالفى الذكر بدورهم بحاجة إلى شراء المدخلات لسد الطلب على هذه السلع. كما سيستمر الأثر غير المباشر من خلال كل من الصناعات التى تسهم فى توفير أحد المدخلات فى عملية التصنيع على الرغم من أن كل عملية تالية تكون أصغر من التى قبلها بسبب تسرب القوة الشرائية من الاقتصاد على هيئة واردات, وحتى يمكن الإلمام بكافة الآثار غير المباشرة لزيادة قدرها جنية واحد من فى تصنيع الناتج أوالإنتاج، يجب تطبيق هذا التحليل على كل من موردى المدخلات فى عملية التصنيع. وإذا قيست المتطلبات الإجمالية على هذا النحو فهو أمر مرهق وخاصة فى ظل اتساع حجم القطاعات فى الاقتصاد. ولحسن الحظ، فان إجمالى المتطلبات يمكن تقديرها بسهولة باستخدام حساب المصفوفات. ويمكن تسجيل المعادلات البينية للصناعات بصورة أكثر إيجازاً كالاتى:

$$\mathbf{X= AX + Y}$$

حيث تمثل X موجه الـــ ٣٨ x ١ لإجمالى إنتاج الصناعة، وتمثل A مصفوفة ٣٨ x ٣٨ لمعاملات المدخلات ، وتمثل Y موجة ٣٨x ١ للطلب النهائى. ومن الممكن تعميم تطبيق هذه المعادلة على عدد أكبر من الصناعات. وبتوظيف مصفوفة الوحدة وحساب المصفوفات، يمكن حساب محصلة إجمالى إنتاج صناعة ما كالاتى:

$$\mathbf{X= (I-A)^{-1} Y}$$

حيث أن $(I-A)^{-1}$هو جدول إجمالى المستلزمات أو مقلوب مصفوفة ليونييتيف.

ويشير كل عمود وارد فى جدول المستلزمات الاجمالية إلى الأثر المباشر وغير المباشر على القطاعات داخلية المنشأ فيما يتعلق بزيادة قدرها جنيه واحد بالنسبة للطلب النهائى فى قطاع العمود. فمثلاً نجد أن الزيادة بمقدار جنيه واحد فى الطلب النهائى لإنتاج الأغذية الزراعية تؤدى إلى زيادة المدخلات فى الاقتصاد بحوالى ١,١٧ جنيه مصرى منها ١,٠٧جنيه تأتى من إنتاج الأغذية الزراعية ذاتها والعشرة قروش الباقية تأتى من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

**المرحلة ١-أ : مضاعفات المدخلات والمخرجات.**

يمكن الاستدلال على مضاعفات المدخلات –المخرجات المتعددة من الجداول بغرض تقدير الآثار الناجمة عن التغير فى الطلب النهائى بصناعة ما. وتعتبر مضاعفات المدخلات– المخرجات الأكثر شيوعاً هى مضاعفات الإنتاج والدخل والعمالة. وتعتمد المضاعفات على الآثار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن التغيرات فى الطلب النهائى. وتعرض الآثار المباشرة لقياس الأثر الأولى (الابتدائى) فى الوقت الذى تقيس فيه الآثار غير المباشرة لمشتريات المدخلات المتوالية –داخل اطار الصناعة ذاتها أو فيما بين الصناعات– وذلك نتيجة التغيرات فىالإنتاج الخاص بالصناعات التى تتأثر بشكل مباشر بتغير الطلب. وإذا تضمن النموذج

دخل العمل ونفقات الاستهلاك الشخصى كصناعات، يمكن للمضاعفات قياس أثر التغيرات فى الطلب على الإنفاق العائلى الناجم عن التغير فى دخل الأسرة من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة. وهو ما يعرف بالآثار المستحثة. واستناداً إلى ما إذا كان القطاع العائلى قد تم تضمينه أم لا فى النموذج، فهناك نوعان من المضاعفات وهما النوع الأول والنوع الثانى وتحسب كالأتى:

- **مضاعف النوع الاول (Type I)** = (آثار مباشرة + آثار غير مباشرة) / آثار مباشرة.
- **مضاعف النوع الثانى (Type II)** = ( آثار مباشرة + غير مباشرة + مستحثة) / آثار مباشرة.

وكلا النوعين من المضاعفات يجرى تطبيقهما بصورة واسعة. وهما يمثلان نسبة الأثر الإجمالى للآثار المباشرة الأخرى ويضم كل نوع العديد من المضاعفات وأكثرها شيوعاً هى مضاعفات الطلب النهائى ومضاعفات الأثر المباشر.

وتتناول مضاعفات الطلب النهائى قياس التغيرات فى المؤشرات الاقتصادية المعنية (الانتاج والدخل أو الوظائف) سواء لدولار (جنيه) واحد اضافى أو مليون دولار (جنيه) فى الطلب النهائى لصناعة ما. ويقيس مضاعف الأثر المباشر فى مؤشر اقتصادى معين على مستوى الاقتصاد لكل نتيجة لتغير مقداره وحدة واحدة من جراء تغيير الوحدة لذات المتغير فى صناعة ما.

يجرى حساب المضاعفات ابتداء من جدول التعاملات أو العمليات، ويتم إعداد جدول المستلزمات المباشرة والمعروف بإسم مصفوفة المعاملات الفنية، عن طريق قسمة كل عنصر من العناصر الواردة فى جدول العمليات أو الصفقات الصناعية البينية على عمود المبلغ المقابل أو إجمالى مدخلات الصناعة المذكورة (مشترياتها). ويطرح جدول المستلزمات المباشرة من مصفوفة الوحدة ثم يؤخذ مقلوب المصفوفة الناتجة وهى إجمالى المستلزمات أو "مقلوب مصفوفة ليونيتيف" الذى يفرز الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير مقداره جنيه واحد (دولار) فى الطلب النهائى.

**مضاعفات الدخل:**

تقيس مضاعفات دخل الطلب النهائى الأثر الاقتصادى للتغيرات فى الطلب النهائى لصناعة ما فيما يتعلق بالتغيرات الخاصة بمدفوعات هذه الصناعة (دخل العمل) للأسر. ويتم استنباط مضاعفات الدخل للنوع الأول على أساس البيانات المتضمنة فى جدولى المستلزمات المباشرة والمستلزمات الإجمالية. ويبين سطر دخل العمل مدفوعات دخل العمل للأسر لكل إنتاج قيمته دولار (جنيه) واحد ينتجه كل قطاع. وتعرف تلك المدفوعات بمعاملات الدخل المباشرة التى تستخدم لتحويل المستلزمات الكلية أو الإجمالية إلى الدخل المقابل لها وذلك عن طريق مضاعفة كل سطر فى جدول المستلزمات الإجمالية فى معامل الدخل المباشر للقطاع المقابل. ويعتبر إجمالى العمود للمصفوفة الناتجة بمثابة مضاعف الطلب النهائى الذى يعرض للأثر الإجمالى للدخل لتغير مقداره دولار واحد فى الطلب النهائى كما ورد فى عمود القطاع. ويتعين حساب الأثر المباشر لمضاعف الدخل بقسمة مضاعف الطلب النهائى على معامل الدخل المباشر الخاص به.

**مضاعفات العمالة:**

تستخلص مضاعفات العمالة على نسق مضاعفات الدخل، عدا اختلاف واحد هو أن معاملات الدخل المباشر تستبدل بمعاملات العمالة المباشرة (نسب العمالة إلىالإنتاج) والتى يتم التوصل اليها بقسمة سطر العمالة على إنتاج الصناعة. ويشير مضاعف عمالة الطلب النهائى إلى عدد الوظائف لكل مليون دولار (جنيه) إضافية فى الطلب النهائى. وباللاغم من أن التعامل مع الأجور والإنتاج يكون بالجنيه لحساب مضاعفات العمالة، فقد قمنا

بتحويل القيمة إلى دولارات لمسايرة الإنفاق السياحى بالدولار. وعلى نحو أمثل فنحن نريد تثبيت التعامل بالجنيه المصرى، فالمشكلة إذن تتعلق بالعمالة أما بالنسبة للمبيعات (الإنتاج والدخل) على وجه التحديد، تطبق نفس المضاعفات طالما أن المتغيرات فى البداية والنهاية تكون بذات العملة.

**مضاعفات النوع الثانى:**

تستنبط مضاعفات النوع الثانى بإضافة سطر دخل العمل وعمود نفقات الاستهلاك الشخصى إلى نموذج المدخلات–المخرجات كما لو كان كلاهما يمثلان صناعة اضافية. والمفاهيم الإجرائية المتبعة فى هذا الصدد هى ذاتها محل التطبيق فى النوع الأول من المضاعفات.

**المرحلة الثانية: بيانات إنفاق الزائر وفقاً لبنود الإنفاق**

إن الاستعانة بالدراسات الميدانية القومية المعنية بإنفاق الزائرين للتعرف على متوسط الإنفاق/ ليلة لمختلف الجنسيات وتطبيق إجمالى عدد الليالى التى يقضونها يساعدعلى تقدير إجمالى الإنفاق الكلى تبعاً للجنسية. وحاصل جمع هذه الأرقام يزودنا برقم إجمالى للإنفاق (كافة المجموعات). ويتم حساب الإنفاق حسب الجنسية وبنود الإنفاق بتطبيق الإنفاق حسب الجنسية وبنود الإنفاق كنسبة مئوية للنفقات الاجمالية لهذه الجنسية لاجمالى الإنفاق حسب الجنسية. وإذا طبقنا توزيع النفقات وفقاً لبنود الإنفاق من واقع الدراسة الميدانية التى اشتملت على المجموعات القومية المختلفة ومضاهاة هذه التوزيعات بإجمالى النفقات لهذه المجموعات سنصل إلى المصروفات الخاصة بكل مجموعة لكل بند من بنود الإنفاق. كما أن الجمع من خلال المجموعات والبنود المالية سيعطينا إجمالى النفقات الخاصة بكل بند من بنود الإنفاق.

**المرحلة الثانية (أ): توزيع نفقات الزائرين على القطاعات**

إن توزيع كل بند من بنود الإنفاق سيتيح لنا فرصة إبراز أى من المضاعفات يمكن تطبيقه بالنسبة لكل بند على حدة.

| بند الإنفاق | تطبيقها على قطاعات |
|---|---|
| الإقامة خارج الفنادق | العقارات والإسكان |
| المأكولات والمشروبات خارج الفنادق | الفنادق والمطاعم |
| الإقامة والمأكولات والمشروبات داخل الفنادق | الفنادق والمطاعم |
| مواصلات داخلية | المواصلات |
| المتاحف والمزارات السياحية | الخدمات الترفيهية والثقافية |
| إنفاق طبي وعلاجى | الخدمات الاجتماعية |
| دراسة | الخدمات الاجتماعية |
| نفقات الترفيه والأنشطة الثقافية | الأنشطة الثقافية والترفيهية |
| التسوق | متوسط/ قطاعات تصنيع السلع المنتجة محلياً |
| غيرها | متوسط صناعات مختارة |

ويجرى تسوية إجمالى بنود الإنفاق للعناية بهوامش التجزئة والمنتجات المتسربة (المستوردة)

**المرحلة الثالثة: تحليل الأثر**

تطبيق المضاعفات الملائمة من خلال بنود الإنفاق سيمكننا من حساب أو تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة والمستحثة لنفقات الزائرين الأجانب. ويحدد منهج المدخلات والمخرجات الأثر الاقتصادى بربط نفقات الزائر باستخدام الحسابات القومية. وقد استخدمت جداول المدخلات – المخرجات لأعوام ٩٢/٩١ ، ٩٧/٩٦ لحساب المضاعفات، ولم تظهر فروق جوهرية بين القطاعات. ويتكون جدول ٩٧/٩٦ من ٣٢ قطاع فى مقابل ٣٨ قطاع فى جدول المدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١ وبهدف الحصول على مضاعفات القيم المقومة بالعملة (جنية أو دولار). أما فيما يتعلق بمضاعفات تقييم العمالة، فقد تحددت النتائج التى تم التوصل إليها بناءً على بيانات التعداد العام للسكان لعام ٩٦ والتى استهدفت توزيع العمالة على القطاعات. كما أنها خفضت لتتناسب مع إجمالى العمالة الكلية لعام ٩٢/٩١. ويستخدم عدد العاملين فى كل من القطاعات البالغ عددها ٣٨ لخلق مضاعفات العمالة لعام ٩٢/٩١.

# ملحق (د)

## زيادة افتراضية بمقدار ١٠٠ مليون دولار فى الطلب أو الصادرات

**جدول رقم (د-١) أثر الزيادة بمقدار ١٠٠ مليون دولار فى الصادرات أوالإنتاج، القطاعات المختلفة.**

| الصناعات المختارة | مضاعف الإنتاج (١) (النوع الثانى) | مضاعفات الدخل (٢) (النوع الثانى) | مضاعفات العمالة (٣) (النوع الثانى) | الإنتاج (مليون دولار) | دخل العمل (مليون دولار) | العمـــالة (وظيفة) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إنتاج الأغذية الزراعية | ٢,٠٤ | ٠,٣١ | ٢٩٢,٧٣ | ٢٠٣,٧٦ | ٣٠,٧١ | ٢٩,٢٧٣ |
| استخراج البترول والغاز الطبيعى | ١,١٧ | ٠,٠٥ | ١٣,٢٨ | ١١٦,٥٧ | ٤,٦٨ | ١,٣٢٨ |
| الإنتاج الغذائى | ١,٨٩ | ٠,١٧ | ٨٤,٩٠ | ١٨٩,١٨ | ١٧,١٣ | ٨,٤٩٠ |
| ملابس جاهزة وتفصيل | ٣,٠٠ | ٠,٤٤ | ١٩١,٦٣ | ٣٠٠,٢٢ | ٤٣,٥٦ | ١٩,١٦٣ |
| تشييد وبناء | ٢,٤٣ | ٠,٣١ | ١٨٣,٦٤ | ٢٤٣,٠٥ | ٣١,٤٦ | ١٨,٣٦٤ |
| مؤسسات مالية | ٣,٠٩ | ٠,٦٨ | ٢٠٧,٦٩ | ٣٠٩,٣٩ | ٦٧,٩٣ | ٢٠,٧٦٩ |
| السياحة (أنفاق السائحين الاجانب) | ٢,٦٤ | ٠,٤٠ | ٣٢٩,١٥ | ٢٦٤,٣٨ | ٤٠,٣٤ | ٣٢,٩١٥ |

ملاحظة: تم حسابها من جداول المدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١ والإنفاق السياحى لعام ١٩٩٦.

**جدول رقم (د-٢)أثر الزيادة بمقدار ١٠٠ مليون دولار فى النفقات المباشرة للزائرين الأجانب (بالمليون دولار)**

| القطاع | الأثر على المبيعات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مباشر | ٪ | ثانوى | ٪ | إجمالى | ٪ |
| فنادق ومطاعم | ٥١,٠١ | ٥١,٠ | ٨٤,٨٥ | ٥١,٦ | ١٣٥,٣٨ | ٥١,٤ |
| عقارات وإسكان | ٢,٥٤ | ٢,٥ | ٢,٦٩ | ١,٦ | ٥,٢٣ | ٢,٠ |
| مواصلات | ١٠,١٦ | ١٠,٢ | ٩,٢٦ | ٥,٦ | ١٩,٤١ | ٧,٣ |
| سلع منتجة محلياً | ٥,٣٠ | ٥,٣٠ | ٨,٥٨ | ٥,٢ | ١٣,٨٨ | ٥,٢ |
| خدمات ترفيهية وثقافية | ٢٢,٢٢ | ٢٢,٢٠ | ٤٥,١٨ | ٢٤,٥ | ٦٧,٣٩ | ٢٥,٥ |
| خدمات اجتماعية | ١,٧١ | ١,٧ | ٨,٠٢ | ٤,٩ | ٩,٧٣ | ٣,٧ |
| خدمات تجزئة | ٧,٠٧ | ٧,١ | ٥,٨١ | ٣,٥ | ١٢,٨٧ | ٤,٩ |
| إجمـــــــــــالى | ١٠٠,٠٠ | ١٠٠ | ١٦٤,٣٨ | ١٠٠ | ٢٦٤,٣٨ | ١٠٠ |
| القطاع | الأثر على الوظائف | | | | | |
| | مباشر | ٪ | ثانوى | ٪ | اجمالى | ٪ |
| فنادق ومطاعم | ٣١٩٦ | ٢١,٤ | ٧٩٩٢ | ٤٤,٤ | ١١١٨٨ | ٣٤,٠ |
| عقارات وإسكان | ٩٥ | ٠,٦ | ٢١٣ | ١,٢ | ٣٠٨ | ٠,٩ |
| مواصلات | ٦٩٢٨ | ٤٦,٥ | ٩٩٣ | ٥,٥ | ٧٩٢١ | ٢٤,١ |
| سلع منتجة محليا | ١٤٢٠ | ٩,٥ | ٢٥٣٩ | ١٤,١ | ٣٩٥٩ | ١٢,٠ |
| خدمات ترفيهية وثقافية | ١٨٢٦ | ١٢,٣ | ٤٧٥٦ | ٢٦,٤ | ٦٥٨٢ | ٢٠,٠ |
| خدمات اجتماعية | ٥٨٧ | ٣,٩ | ٨٤٩ | ٤,٧ | ١٤٣٣ | ٤,٤ |
| خدمات تجارة تجزئة | ٨٤٩ | ٥,٧ | ٦٧٤ | ٣,٧ | ١٥٢٣ | ٤,٦ |
| إجمـــــــــــالى | ١٤٩٠٢ | ١٠٠ | ١٨٠١٣ | ١٠٠ | ٣٢٩١٥ | ١٠٠ |